الأمم المتحدة

S/2021/315



Distr.: General
1 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة هنريتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والدكتورة أماني بلور، مؤسسة صندوق الأمل، وكذلك البيانات التي أدلى بها أصحاب المعالي السيد أنتوني ج. بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيدة إيفا – ماريا ليميتس، وزيرة خارجية إستونيا؛ والسيد سايمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ والسيدة إينه إريكسن سوريدي، وزيرة خارجية النرويج (بالنيابة عن أيرلندا والنرويج)؛ والسيد عثمان الجرندي، وزير خارجية تونس؛ والسيد سيرغي فيرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، وكذلك ممثلو سانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والنيجر والهند، في إطار الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" يوم الإثنين، 29 آذار/مارس 2021. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس – **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

290421 050421 21-04413 (A)



المرفق الأول

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام للشـــؤون الإنســـانية ومنســـق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

يســرني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم إلى جانب هنرييتا فور وكذلك الدكتورة أماني بلور. لقد تشرفت بمقابلة الدكتورة بلور عندما زارت نيويورك في عام 2019، ونحن محظوظون لسماعها اليوم.

وكما يعلم جميع أعضـاء المجلس، فقد مرت الآن 10 سـنوات على اندلاع النزاع في سـورية – مما يشكل عقدا من الموت والدمار والتشريد والمرض والخوف واليأس. لقد تحدثت إلى السوريين في أجزاء كثيرة من البلد في الأســـابيع الأخيرة. وهم لا يرون أي راحة، وهم على حق. وتبين آخر لمحة عامة عن العمل أصدرها مكتبي في الأسبوع الماضي أن الاحتياجات أكبر من أي وقت مضى. وتشير تقديراتنا إلى أن 13,4 مليون شخص في جميع أنحاء سورية بحاجة إلى مساعدات إنسانية، أي بزيادة نسبتها 20 في المائة مقارنة بالعام الماضي.

وقد ازدادت حدة التدهور الاقتصـــادي الكبير الناجم عن عقد من الحرب خلال العام الماضـــي، نتيجة لهذه الجائحة على وجه التحديد. وبلغت الليرة الســـورية أدنى مســـتوى لها مقابل الدولار خلال هذا الشهر. ولأن الأغذية مستوردة، فإن إحدى النتائج المترتبة عن ذلك هي أن أسعار المواد الغذائية قد وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من 12 مليون شخص لم يعد لديهم إمكانية موثوقة للحصول على الغذاء، ونتيجة لذلك تزايد الجوع وسوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال. والسيدة فور ستتحدث أكثر عن ذلك.

وقال لي العديد من الأطباء في أجزاء مختلفة من سورية إنهم يرون العديد من حالات سوء التغذية، حتى بين الأطفال الذين يُرضعون رضاعة طبيعية، والحالة تزداد سوءا. وقال لي أب نازح لديه 11 طفلا في أحد الأيام إنهم جميعا تركوا المدرسة للبحث عن عمل للمساعدة في إطعام الأسرة.

وتشمل المعلومات المستكملة التي أقدمها اليوم ثلاث نقاط رئيسية هي: أولا، حماية المدنيين؛ ثانيا، إيصال المساعدات الإنسانية؛ وثالثا، المساعدة التي تقدمها المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

وقبل أكثر من أســبوع بقليل، تعرض ما لا يقل عن 30 مجتمعا محليا في شــمال ســورية لهجوم بقذائف المدفعية ولغارات جوية. وأصــابت قذائف مدفعية مســتشــفى الأتارب الجراحي، الأمر الذي أدى إلى إخلائه وإغلاقه. وكان من بين المرضـــى الذين قتلوا فتيان، هما ابنا عمومة، يبلغان من العمر 10 و 12 عاما. ومن بين المصابين خمسة من العاملين في المجال الطبي. ولا يزال اثنان منهم في حالة حرجة.

لقد تم بناء مسـتشـفى الأتارب الجراحي، مثل العديد من المسـتشـفيات الأخرى، تحت الأرض هربا من هجمات من هذا القبيل. ويبدو غريبا اضـطرار المسـتشـفيات، المحمية بموجب القانون الدولي الإنسـاني، إلى العمل تحت الأرض ولكن هذا هو الواقع في سـورية. وكان موقع المستشفى معروفا بشكل جيد بالنسبة للأطراف المتحاربة. وقد قدمت الأمم المتحدة الدعم له لعدة ســنوات. وأبلغت الأطراف بموقعه مرة أخرى في 1 آذار/مارس. ومن الواضـح أنه كان هجوما متعمدا، وسيكون أعضـاء المجلس جميعا قد اطلعوا على البيان الذي أصدره الأمين العام.

وبالانتقال إلى موضـــوع آخر، فقد أعربت للمجلس من قبل عن قلقي إزاء تزايد انعدام الأمن في مخيم الهول. وفي 24 شـــباط/فبراير، قتل أحد موظفي منظمة أطباء بلا حدود في خيمته في يوم لم يكن يعمل فيه. وقد وصـــل انعدام الأمن في مخيم الهول الآن إلى مســـتويات لا تطاق، مما يهدد قدرتنا على العمل. وقد قتل واحد وأربعون من السكان منذ بداية العام.

والسـلطات الفعلية في الشـمال الشـرقي مسـؤولة عن توفير الأمن في المخيم. وبدأت عملية أمنية كبرى، شاركت فيها أعداد كبيرة من الأفراد العسكريين، في مخيم الهول يوم الأحد، بنية معلنة لاستعادة الأمن في المخيم. وقد فرضـت هذه العملية تعليق العديد من الخدمات الإنسـانية. ويجري تفتيش السكان، بمن فيهم الأطفال، وتفتيش خيامهم.

ويجب حفظ الأمن بطريقة لا تعرض السكان للخطر أو تنتهك حقوقهم أو تقيد وصـول المسـاعدات الإنسـانية. هناك ما يقرب من 000 40 طفل أجنبي وسـوري في مخيم الهول. وأكثر من 000 30 منهم تقل أعمارهم عن 12 سـنة. ومن غير المقبول على الإطلاق أن يظلوا في تلك البيئة غير الآمنة. وينبغي للبلدان الأصلية أن تستقبل رعاياها.

وتتعلق نقطتي التالية بإمكانية إيصـال المسـاعدات الإنسـانية. وفي 21 آذار/مارس، في نفس اليوم الذي وقع فيه الهجوم على مستشفى الأتارب، أصـابت عدة صـواريخ جو - أرض الطريق المؤدي إلى معبر باب الهوى الحدودي في شمال إدلب. وتعبر حوالي 000 1 شاحنة من مساعدات الأمم المتحدة باب الهوى كل شهر، وفقا لإذن مجلس الأمن بموجب القرار 2533 (2020).

وأصـاب أحد الصـواريخ مكانا كانت تتوقف فيه الشاحنات المستخدمة في نقل الإمدادات الإنسانية. ودمرت أربع وعشـرون شـاحنة أو أصـيبت بأضـرار. كما أشـعلت الغارات الجوية حريقا في مسـتودع قريب للمنظمات غير الحكومية، كان يخزن المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات الإنســـانية. ودمر ربع المخزون، الذي يمثل المعونة لأكثر من 000 4 شخص.

ولوضـع تأثير هذا الهجوم في منظوره الصـحيح، اسمحوا لي أن أشير إلى اعتماد الناس في شمال غرب سـورية بشـكل كبير على المسـاعدات عبر الحدود. ويبدو أن هناك بعض المفاهيم الخاطئة عن حجم دور الأمم المتحدة. وقيل في جلســـة لمجلس الأمن عقدت في وقت ســـابق من هذا العام، أن عملية الأمم المتحدة عبر الحدود تمثل 10 في المائة من المساعدة. وقد سئلت مؤخرا عن ذلك بصورة غير رسمية وقلت إنني أعتقد أن العدد في الواقع هو حوالي 40 في المائة. وعندما أبلغت الموظفين التابعين لي بذلك الحديث، قالوا إنني أخطأت في الرقم. "إذا ليس 40 في المائة؟" قلت. قالوا "لا". "حســـنا ما هو إذن؟" قلت. وقالوا "نعتقد أن العدد يقترب من 50 في المائة".

وهناك أكثر من 4 ملايين شخص في شمال غرب سورية. ونقدر أن أكثر من 75 في المائة منهم يعتمدون على المعونة لتلبية احتياجاتهم الأسـاسـية. وتصـل العملية العابرة للحدود إلى ما يقرب من 85 في المائة من هؤلاء الأشخاص كل شهر.

وتختلف النسـب تبعا لنوع المسـاعدة. فعلى سـبيل المثال، تقدم الأمم المتحدة الأغلبية السـاحقة من المســـاعدات الغذائية الطارئة. ويســـلم برنامج الأغذية العالمي ما بين 70 و 80 في المائة من هذه المسـاعدات. وتضـطلع الأمم المتحدة أيضـا بدور رئيسـي في دعم الآخرين الذين يقدمون المسـاعدة. وتعتمد

العديد من عمليات المنظمات غير الحكومية على الأمم المتحدة للحصول على الدعم اللوجستي والتمويل والمشتريات.

إن عملية الأمم المتحدة عبر الحدود إحدى أكثر عمليات المعونة التي تخضع لتدقيق ورصد شديدين في العالم. وذلك لأن الأشخاص الذين يدفعون ثمنها – ومعظمهم من المانحين الغربيين والخليجيين – كانوا واضحين في قولهم إنهم لن يفعلوا ذلك إلا إذا كانوا متأكدين من أن الموارد لا يتم تحويلها إلى الجماعات الإرهابية. ونحن نعلم أن المعونة تصل إلى الناس الذين من المفترض أن تصل إليهم.

اقترح بعض الناس أنه يجب تحويل المعونة، وإلا لما شهدنا هذا النوع من سوء التغذية الذي نلاحظه الآن. وهذا أيضا خطأ. والسبب في زيادة سوء التغذية أن العملية عبر الحدود أصغر من أن تمنعها. إن المزيد من الأموال والمزيد من المعابر الحدودية كفيل بمعالجة ذلك.

يعرف الناس في شمال غرب سورية أن المجلس سيقرر قريبا مستقبل البرنامج العابر للحدود. في الأسبوع الماضي، تلقى مكتبي رسالة من الجماعات النسائية في إدلب. وفحواها:

”نحن 130 امرأة سورية: مدرسات ومهندسات وطبيبات وربات بيوت. نحن جميعا مدنيون وعشنا عقدا كاملا في الحرب بكل تفاصيلها. وبوصفنا نساء، وأمهات ومسؤولات عن أسرنا، نعارض قرار وقف البرنامج العابر للحدود. لا نريد أن يموت أطفالنا جوعا“.

واصلنا أيضا السعي إلى التوصل إلى اتفاق، كما فعلنا لأكثر من عام، بشأن عمليات التسليم عبر الحدود إلى الشمال الغربي. وحدثت المجلس مرة أخرى عن ذلك في الشهر الماضي (انظر S/2021/206). وقد وصف كل طرف الترتيبات يمكن أن يقبلها مؤخرا، ولكننا لم نجد بعد نهجا يمكن أن يوافق عليه الجميع. ولا تزال المناقشات مستمرة. وبينما نعمل على إيصال 000 1 شاحنة شهريا من المعونة إلى الشمال الغربي عبر الحدود، لم نرَ حتى الآن شاحنة واحدة تخرج عن المألوف مرة واحدة.

اسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى الشمال الشرقي. لقد زادت المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى الشمال الشرقي، ولكن الاحتياجات لا تزال تفوق قدرتنا على التصدي لها. ونقدر أن 1,8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في مناطق شمال شرق سورية الخارجة عن سيطرة الحكومة. ويعتبر أكثر من 70 في المائة منهم بحاجة ماسة إلى المساعدة، أي أعلى بكثير من المتوسط الوطني.

علمنا من منظمات المعونة ذات السمعة الطيبة أن توفر الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها في الشمال الشرقي لا يكفيان. ولم تعالج بصورة ملائمة أي مسائل صحية تُذكر بسبب محدودية وظائف وقدرات مرافق الرعاية الصحية، وعدم توفر الموظفين الطبيين المدربين تدريبا كافيا، ونقص الأدوية الأساسية.

وتفيد المنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال الشرقي أن المخزون من الأدوية الأساسية اللازمة، مثل الأنسولين وأدوية الأمراض القلبية، والأدوية المضادة للبكتيريا، أوشك على النفاد في مرافق متعددة. وتمكنت الأمم المتحدة من دعم سلسلة من التزود بالإمدادات الطبية عن طريق معبر اليعربية إلى أن ينتهي مفعول تفويض مجلس الأمن بذلك. وتخبرنا المنظمات ذات السمعة الطيبة العاملة في الشمال الشرقي بأنه لم يثبت منذ ذلك الحين أن الدعم عبر الخطوط للمرافق الصحية ولا الزيادة في شحنات المنظمات غير الحكومية عبر الحدود أنه بديل كاف.

تبين التقييمات التي أجريت مؤخرا في دير الزور والحسكة أنه فقط نصف النساء الحوامل والأمهات الجدد في هذين المخيمين بوسعهن الحصول على الرعاية التوليدية أو الرعاية السابقة للولادة.

تبذل المنظمات الإنسانية قصارى جهدها لسد تلك الثغرات. ومع ذلك، تحذر منظمة الصحة العالمية من أن نقص التمويل يشكل صعوبة رئيسية، حيث أن الموارد المتاحة ستغطي 40 في المائة فقط من الاحتياجات المقدرة من الإمدادات الصحية لشمال شرق سورية لعام 2021. وسيتم في الأشهر المقبلة إغلاق ما لا يقل عن تسعة مرافق صحية تدعمها المنظمات غير الحكومية إذا لم يتم تأمين تمويل إضافي.

اسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات عن المساعدة التي نقدمها في جميع أنحاء سورية، على الرغم من التعقيدات والقيود التي وصفتها من فوري.

تشمل العملية الإنسانية حاليا حوالي 7,7 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد كل شهر. تشارك الأمم المتحدة غدا في استضافة مؤتمر بروكسل الخامس بش دعم مستقبل سورية والمنطقة. وتسعى المنظمات الإنسانية، التي تتولى الأمم المتحدة عملية التنسيق فيها، إلى الحصول على ما يقدر بنحو 4,2 مليار دولار للاستجابة داخل سورية من أجل الوصول إلى 12,3 مليون شخص محتاج. وهناك حاجة إلى 5,8 مليار دولار أخرى لدعم البلدان المضيفة للاجئين السوريين في المنطقة.

إن قدرتنا على إيصال المعونة ودرء حتى حالة أسوأ من ذلك بالنسبة لملايين المدنيين ستتوقف على الإرادة السياسية والسخاء المالي للمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الممثلة في المجلس. الآن ليست اللحظة المناسبة لخفض المساعدات الإنسانية لسورية. ونحن بحاجة إلى المزيد من المال، وليس أقل، إذا أردنا تجنب المزيد من تدهور الحالة، الأمر الذي يمكن أن تكون عواقبه مأساوية وواسعة النطاق.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، هنرييتا فور.

يصادف هذا العام ذكرى سنوية لم يرغب أحد في السماع عنها، ألا وهي السنة العاشرة للأزمة السورية، مع تدمير المنازل والمستشفيات والمدارس وشبكات المياه، أي أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ سورية، مما أغرق 90 في المائة من السكان في براثن الفقر، وازدراء القانون الإنساني مع الإفلات من العقاب. هناك الملايين من المشردين داخليا أو الفارين عبر الحدود السورية والعنف المروع، الذي قتل أو جرح 000 12 طفل تم التحقق من العدد، ومن المرجح أن يكون أكثر من ذلك بكثير، منذ بدء القتال.

في الأسبوع الماضي، قُتل صبي يبلغ من العمر 10 سنوات في بلدة عتريب في هجوم آخر على مستشفى. لقد كانت هناك مأساة تلو المأساة لبلد كان جميلا ذات يوم، وأصبح من غير الممكن التعرف عليها اليوم، وثمة جيل من الأطفال الذين يكبرون وهم لا يعرفون شيئا سوى الحرب. وفي جميع أنحاء سورية، يحتاج ما يقرب من 90 في المائة من الأطفال الآن إلى المساعدة الإنسانية. هناك 3,2 مليون طفل داخل سورية والبلدان المجاورة خارج المدرسة. وهم عرضة للعنف والاستغلال، والزواج المبكر، وعمل الأطفال أو إجبارهم على الانضمام إلى القتال. وقد تضاعف في العام الماضي عدد الأسر التي أبلغت عن معاناة أطفالها من ضائقة نفسية.

إن الهجمات تدمر أنظمة الدعم الحيوية. ففي عام 2019 وحده، تم تسجيل 46 هجوما على مرافق المياه، مما أدى إلى تعطيل وصول المياه للأسر التي هي بأمس الحاجة إليها. إن الانقطاع المستمر لمحطة مياه علوك في الحسكة، التي تخدم ما يقرب من نصف مليون شخص، يجبر المدنيين على الاعتماد على المياه غير الآمنة، مما يعرضهم لأمراض قاتلة منقولة عن طريق المياه.

إن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة تحرم ملايين الأسر من التغذية الكافية. لقد شهد العام الماضي أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في تاريخ البلاد. وفي بعض مناطق الشمال الغربي، يقترب سوء التغذية الحاد من عتبة الطوارئ البالغة 15 في المائة في صفوف الأطفال المشردين، وفي المناطق، والمخيمات التي يصعب الوصول إليها. بينما يشاهد العالم، يوجد نصف مليون طفل يعانون من التقزم في جميع أنحاء سورية وتُسلب إمكاناتهم الكامنة في سن مبكرة جدا. ولن يكونوا قادرين على النمو العقلي الصحي أو بناء أجسام قوية، إذا كانوا يعانون من توقف النمو في السنوات الثلاث إلى الخمس الأولى من حياتهم. الأطفال لا يستطيعون الانتظار.

أما في الشمال الشرقي، فيقبع أكثر من 000 37 طفل في مخيمي الهول والروج. وهناك أكثر من 800 طفل في مراكز الاحتجاز والسجون.

وأما في الجنوب الشرقي، فيعيش 000 11 شخص، نصفهم من الأطفال، في مخيم الركبان في ظل ظروف متدهورة، بما في ذلك نقص الغذاء والدواء وتزايد المخاوف بشأن انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي جميع أنحاء سورية، تم الإبلاغ عن حوالي 000 48 حالة من حالات كوفيد-19. وبسبب محدودية إجراء الاختبارات، من المرجح أن يكون العدد أعلى من ذلك بكثير.

إن الآثار غير المباشـــرة للحرب تؤثر على الدول المجاورة لســـورية، بما في ذلك الأردن ولبنان والعراق ومصـــر وتركيا، وعلى مجتمعات المضــيفين واللاجئين على حد ســواء، مما يضــع ضــغوطا على الاقتصـادات والخدمات، ويجهد المشاعر، ويستنفد الصبر والسخاء. تقدم فرقنا، مع بقية أسرة الأمم المتحدة وشركائنا، الرعاية الصحية، من قبيل تطعيم روتيني للأطفال بلغ في العام الماضي 000 900، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، والمياه، والمساعدة النقدية، والمعلومات المتعلقة بكيفية بقاء الناس آمنين خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والوصول المنصف إلى اللقاحات.

إن مؤتمر المانحين الذي سيعقد غدا في بروكسل سيمثل فرصة لتجديد الدعم العالمي في المجالات الرئيسـية. ويشـمل ذلك التعليم، الذي سـأسـلط الضـوء عليه بوصـفه حاجة ماسـة، وتوجيه نداء للتمويل لسـد الفجوة في الدعم على جناح السرعة في شمال غرب سورية، حيث الاحتياجات هناك ماسة جدا.

ولكننا بحاجة، بالإضـافة للتمويل، إلى مساعدة المجلس في أربعة مجالات. أولا، ما تزال اليونيسف وشركاؤها بحاجة إلى الوصـول بصـورة منتظمة إلى شمال غرب سـورية لتوفير المسـاعدات الإنسـانية المنقذة للحياة. وأتاح التجديد لمدة 12 شـهرا فرصـة ضـرورية لمسـاعدة الأشـخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. بيد أن الاحتياجات تتضاعف.

وشهدنا في العام الماضـي زيادة بنسبة 20 في المائة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسـانية في الشـمال الغربي. ويعاني أكثر من 000 55 طفل من سـوء التغذية الحاد وسـيواجهون عواقب وخيمة إذا لم يستمر الوصول وتقديم المساعدة الإنسانية.

ولا يمكننا أن ندير ظهورنا لـــــ 3,4 مليون شــخص يعيشــون هناك، بمن فيهم 1,7 مليون طفل يعيشـون في مخيمات مزدحمة أو أحياء عشـوائية ولا يستطيعون الحصـول على الكهرباء أو الرعاية الصـحية أو محطات المياه إلا بشـكل محدود أو لا يحصـلون عليها أصـلا. وتشـكل هذه المسـاعدات شـريان الحياة الوحيد بالنسبة لهم.

وندعو المجلس إلى تجديد القرار المتعلق بتقديم المســـاعدة عبر الحدود وعدم ادخار أي جهد للتوصـل إلى اتفاق بشأن الوصـول إلى الأطفال من خلال العمليات عبر الحدود لأجل الوصـول إلى محافظة إدلب وأجزاء أخرى من الشمال الغربي.

ثانيا، ينبغي لجميع الأطراف أن توقف الهجمات على الأطفال والمسـتشـفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية مثل محطات المياه فورا. وتحتاج هذه الخدمات الحيوية إلى الحماية.

ثالثا، دعم دعوة اليونيسـف إلى الإفراج عن الأطفال في الشـمال الشـرقي من البلد وإعادة إدماجهم بصـــورة آمنة وطوعية وكريمة. ويظل الأطفال أطفالا بغض النظر عن هوية آبائهم وأماكن وجودهم. ولهم الحق في الحماية والعودة إلى مجتمعاتهم والحصـــول على نفس الخدمات التي يحصـــل عليها أي أطفال آخرين. لقد شـــهد الكثير منهم العنف الشـــديد وتعرضـــوا له، وهم بحاجة إلى دعم طويل الأجل للتعافي واستئناف حياتهم.

وينبغي إعادة إدماج الأطفال الســوريين المقيمين في مخيمي الهول والروج في مجتمعاتهم المحلية وينبغي إعادة الأطفال من البلدان الثالثة إلى بلدانهم الأصلية بطريقة آمنة.

رابعا، دعم دعوة الأمم المتحدة للســـلام. فهذه ســـورية تتفكك أمام أعيننا. وبعد 10 ســـنوات على الحرب، فقد حان الوقت لإلقاء السلاح والجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق سلام دائم.

وإلى أن يتحقق ذلك ســتبقى أفرقتنا وتواصـــل أداء مهامها. ونؤمن بمســتقبل أكثر إشــراقا لأطفال سـورية. وما تزال شـجاعتهم تلهمنا كل يوم - مثل شـجاعة الأطفال الذين التقيت بهم في مدرسـة تل العمارة في جنوب ريف إدلب خلال زيارتي الأخيرة، حيث كانت وجوههم باسمة ومشرقة وهم يطلعونني بفخر بعملهم وكانت عيونهم مفعمة بالأمل في المستقبل.

وبالنســبة لملايين الأطفال الســوريين الذين أنهكتهم الحرب لم يبق لهم شـــيء ســوى. وندعو هذا المجلس إلى إبقاء أملهم حيا فضـــلا عن اقتران ذلك بالحلول والدعم اللذين يحتاجون إليهما وكذلك تحقيق السلام الدائم الذي يستحقونه.

المرفق الثالث

إحاطة مقدمة من مؤسسة صندوق الأمل، أماني بلّور

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أن أتوجه بالشكر الخاص إلى الوزير بلينكن على دعوته.

اسمي أماني بلّور، وأنا من دمشق، سورية وأعمل طبيبة أطفال. وأود أن أتحدث اليوم ليس بصفتي طبيبة فحسب، بل مواطنة سورية أيضا معنية كثيرا ببلدي.

إن سورية بلد محطم، فبعد 10 سنوات من النزاع أصبح بلدا حطاما، ليس حطاما ماديا فحسب، بل إنه خراب أصاب العقول والقلوب أيضا.

لقد عملت في مستشفى تحت الأرض في الغوطة الشرقية لما يقرب من ست سنوات، وكنت مديرة في السنتين الأخيرتين منها. وتفوق الظروف في ذلك المستشفى الذي عملت فيه أسوأ ما يمكنكم تصوره من حيث النقص الحاد في الإمدادات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية وحصار وحشي أدى إلى تجويع الأطباء والممرضين مع استمرار القصف اليومي بالأسلحة غير المشروعة وحتى استخدام الأسلحة الكيميائية. وكنا محاطين بالمعاناة والموت.

وحدثت أسوأ تجربة لي في عام 2013 حين وصلت إلى المستشفى في منتصف الليل وصدمت لرؤية عدد كبير من المرضى، كثير منهم من الأطفال الذين كانوا يختنقون ويعانون من أعراض العوامل الكيميائية التي تعرضوا لها. وتوفي عشرات النساء والأطفال أمام عيني مباشرة. إجمالا قتل أكثر من 500 1 شخص في ذلك الهجوم الشنيع. وتوصلت تحقيقات مستقلة إلى أن المادة المستخدمة كانت غاز السارين من درجة الاستخدامات العسكرية ولا يملكها سوى الجيش السوري وأجهزة الاستخبارات السورية. لكن وحتى بعد هذه الجريمة المروعة استمر الحصار والهجمات على المستشفيات وكذلك استخدام الأسلحة الكيميائية – دون أي مساءلة حقيقية.

وأركز في نقطتي الأولى على صحة الأطفال. لقد عالجت آلاف الأطفال خلال ست سنوات من الحصار وشاهدتهم يتضورون جوعا بسبب نقص الغذاء. ورأيتهم يصرخون من أصوات الطائرات الحربية والصواريخ. وأدى نقص الغذاء إلى سوء التغذية، مما تسبب في توقف النمو وضعف مروع في الجهاز المناعي، بل في الوفاة في بعض الحالات. وتسببت صدمة النزاع في الكثير من مشاكل الصحة العقلية بالنسبة لهم. لقد وُلد عدد كبير من الأطفال في الغوطة أثناء الحصار وكبروا وهم لا يعرفون شيئا سوى الدمار وسفك الدماء والموت. وأدى ذلك إلى الاكتئاب واضطرابات الشخصية والأرق والهذاء.

وهناك لحظة معيّنة أتذكرها في عام 2013. لقد سمعنا، نحن الطاقم الطبي، بأنه كان هناك اجتماع في مجلس الأمن بشأن سورية. وكنا ننتظر جميعا بأمل كبير لأننا كنا نعتقد أنكم ستساعدوننا. وأنكم ستنهون الحصار وأنكم ستجلبون الغذاء والدواء للأطفال.

وقلنا لأطفالنا إن ”مجلس الأمن يعقد جلسة من أجلكم“. وتفاءلوا بذلك للحظة وجيزة ولكن انتظرنا وانتظرنا الاجتماع بعد الاجتماع لمدة ست سنوات. وما يزال الملايين في سورية ينتظرون. وأنا هنا اليوم باعتباري ناجية محظوظة كافحت ولا تزال تكافح من أجل الاحتياجات والحقوق الأساسية للنساء والأطفال

الأبرياء الذين عالجتهم في الغوطة. والأهم من ذلك، أنا هنا أمثل معاناتهم والإجراء الذي يجب اتخاذه لمنحهم الحق الأساسي في الحياة.

أركز في نقطتي الثانية على الهجمات على المرافق الطبية. وفقا لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وقع 598 هجوما على 350 مرفقا طبيا أسفرت عن وفاة 930 من العاملين في المجال الطبي دون مساءلة. ويجب دعم العاملين في المجال الطبي وليس استهدافهم.

وتم استهداف المستشفى الذي كنت أعمل فيه بضربات جوية في عام 2015 بعد فترة ليست بالطويلة منذ بدأت روسيا زيادة دعمها للجيش السوري. وقتل ذلك الهجوم ثلاثة موظفين طبيين من أصدقائي وزملائي. ولكن لم يقدم المجرمون إلى العدالة أبدا.

وفي الأسبوع الماضي أُستهدفت المدفعية بشكل مباشر مستشفى الأتارب في ريف حلب الذي تديره الجمعية الطبية السورية الأمريكية وتلقى الدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأصيب خمسة من العاملين في المجال الطبي وقتل سبعة مدنيين، من بينهم طفلان. ويشترك هذا المستشفى حتى في إحداثياته مع الأمم المتحدة. ويجب التحقيق في ذلك الهجوم فورا. ولن تنتهي هذه الهجمات في نهاية المطاف إلا عن طريق المساءلة الحقيقية.

أركز في نقطتي الأخيرة اليوم على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. إن تقديم المساعدات عبر الحدود شريان حياة مهم لـــ 4 ملايين مدني في شمال غرب سورية. وتبين الحاجة إلى توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا بسرعة على جميع أنحاء سورية أهمية توفير المساعدات عبر الحدود.

وتدل تجربتي الخاصة مع إيصال المساعدات عبر الخطوط لمدة ست سنوات على أنها تجربة فاشلة. وخلال الفترة التي كنت فيها في الغوطة، كنا نفتقر حتى إلى الإمدادات الطبية الأساسية لمرضانا. وعالجت أطفالا تضوروا جوعا حتى الموت وعانوا من أمراض مزمنة وكانوا في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الأساسية. ولكنها لم تأت إليهم أبدا.

ونادرا ما تصدر الموافقات عليها من قبل النظام، وحتى عندما تتم الموافقة عليها، غالبا ما تزال المواد الأساسية منها مثل حليب الأطفال. وأكرر أن الجنود يزيلون حليب الأطفال من الشاحنات ويفرغونها على الأرض. وأدانت منظمة الصحة العالمية ذلك علنا عدة مرات، ولكن استمرت تلك الممارسة. ويصعب فهم مثل هذه القسوة.

ولا يمكن أن يسمح مجلس الأمن بذلك. ولماذا يعتقد البعض أن الأمور ستكون مختلفة هذه المرة؟ وينبغي أن تستند قراراتكم إلى الحقائق وليس إلى مجرد الوعود.

إن استئناف تقديم المساعدات عبر الحدود من خلال باب الهوى هو ببساطة الشيء السليم الذي يجب القيام به، ويجب عليكم أيضا فتح معابر إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

أود أن أختتم ملاحظاتي بطرح سلسلة من الأسئلة. هل حياة هؤلاء النساء والأطفال أقل قيمة من حياتكم؟ هل حياة الطفل السوري أقل قيمة من حياة طفل فيتنامي، أو طفل صيني، أو طفل كيني؟ لماذا تم التخلي عنهم لكل هذه الفترة الطويلة جدا؟

هل تجدون أنه من المقبول أن يتم استهداف مستشفى ليس مرة واحدة، وليس مرتين، ولكن ما يقرب من 600 مرة؟ إذا تم استهداف مستشفى في تونس أو نيودلهي أو موسكو، ألن تطالبون على الفور بإجراء تحقيق ولن ترتاحون حتى تتحقق العدالة؟

هل تجدون أنه من المقبول، في خضم جائحة ومع تزايد الاحتياجات الإنسانية كل يوم، أن يزداد تقييد وصول المساعدات الإنسانية؟ إذا واجهت بلدانكم معدلات متزايدة من سوء التغذية والمرض، ألن تزيدون من فرص الحصول على المعونة؟

إنني أحث أعضاء المجلس على تنحية خلافاتهم جانبا وإعادة تركيز جهودهم على التوصل إلى حل سياسي يشمل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، والعمل بإلحاح شديد لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة، ومحاسبة أولئك الذين يهاجمون المرافق الطبية ويستخدمون الأسلحة الكيميائية.

وأحث أعضاء المجلس أيضا على تجاوز الأقوال والانتقال إلى الأفعال الملموسة. وأتحدى كل عضو في المجلس وكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات فورية لدعم الشعب السوري: التبرع بالإمدادات الغذائية والطبية التي تمس الحاجة الملحة إليها؛ وزيادة مساهماتكم المالية للأمم المتحدة وشركائها؛ والموافقة على إعادة توطين المزيد من اللاجئين السوريين، والذين لا تزال أعداد كبيرة منهم في مخيمات اللاجئين في المنطقة، وهم متلهفون على تجنب أن يصبحوا جيلا ضائعا؛ وتقديم منح دراسية لطلاب الجامعات حتى يمكن للسوريين أن يتعلموا وأن يعودوا في يوم من الأيام ويعيدوا بناء بلدنا.

لا يمكننا التخفيف من معاناة الشعب السوري والتحرك نحو العدالة والسلام والمصالحة إلا من خلال التضامن والإنسانية المشتركة.

المرفق الرابع

بيان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أنتوني ج. بلينكن

أشـكر وكيل الأمين العام لوكوك والمديرة التنفيذية فور على إحاطتيهما الشـاملتين والصـريحتين وعلى العمل الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة لإيصـال المعونة الإنسانية إلى الشعب السوري. كما أشكر الدكتورة بلور على الخدمة المنقذة للحياة التي أدتها لإخوانها السـوريين وسـط أشـد الظروف ترويعا وعلى جهودها القوية والحازمة لعرض تجارب الشعب السوري على العالم والدفع من أجل احترام حقوقه.

يوافق هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة للحرب الأهلية السورية. وبعد عقد من الصراع عانى فيه الشعب السوري معاناة لا توصف فإن الحالة بنفس قدر الخطورة مثل أي وقت مضى. وكما سمعنا فإن هناك ما يقدر بنحو 13,4 مليون شخص – اثنان من كل ثلاثة سوريين – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. 60 في المائة من السوريين معرضون بشدة لخطر الجوع.

يجتمع مجلس الأمن كل شـهر لمناقشـة الحالة الإنسـانية في سـورية ويتم في المناقشـات ترديد هذه الأعداد الهائلة. ومن السـهل جدا في هذه العملية أن يتم إغفال حقيقة أن كل رقم من هذه الأرقام هو حياة إنسان.

مثل الأم السورية التي قالت مؤخرا لمراسل إنها كانت يائسة جدا لإطعام أطفالها الثلاثة لدرجة أنها واجهت اختيارا: ”لقد اضطررت لبيع إما شعري أو جسدي“. وقد باعت شعرها بمبلغ 55 دولارا. وظلت لمدة يومين بعد ذلك تبكي بخجل. لكنها بهذا المال اشـترت لأطفالها الثلاثة زيتا للتدفئة وطعاما وملابس. هذه أم واحدة – لأسـرة سـورية واحدة. تذكروا الآن أن 12,4 مليون شـخص في سـورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وعندها يبدأ المرء في الشعور بحجم المعاناة الإنسانية في هذا الصراع.

لقد سـمعنا الدكتورة بلور تقول إنها تنتظر مجلس الأمن والأمل يحدوها – تنتظر مجلس الأمن والأمل يحدوها. انظروا، نحن جميعا نجلس على هذه الكراسـي، ونقول هذه الكلمات، ونمثل بلداننا، ولكن كيف يمكن ألا نجد في قلوبنا الإنسانية المشتركة لاتخاذ إجراءات ذات مغزى للقيام بشيء ما؟ كيف يتسنى ذلك؟ أنا لدي طفلان صغيران. وأظن أن العديد من أعضاء المجلس لديهم أطفال أو أحفاد صغار. أفكر في أطفالي عندما أفكر في الأطفال السـوريين الذين سـمعنا عنهم ممن تحدثوا اليوم. إنني أطلب من زملائي أعضـاء المجلس أن يفعلوا الشـيء ذاته – فكروا في أطفالكم، وابحثوا داخل قلوبكم ثم تحدثوا مع زملائكم. على الرغم من اختلافاتنا، علينا أن نجد طريقة للقيام بشـيء ما لاتخاذ إجراءات لمسـاعدة الناس. هذه مسؤوليتنا، وعار علينا إذا لم نضطلع بها.

وفي الوقت نفسـه، يسـتمر اسـتهداف الأشـخاص الشـجعان الذين يخاطرون بحياتهم في محاولة لمساعدة الشعب السوري. في 21 آذار/مارس قصف نظام الأسد مستشفى الأتارب للجراحة في غرب حلب، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص، من بينهم، كما سمعنا، طفلان – أبناء عمومة وعمرهما 10 سنوات و 12 سنة. كما أسفر الهجوم عن إصابة 15 شخصا، من بينهم طبيب أُصيب بشظايا في عينه. إنه لن يبصر النور مرة أخرى.

كان النظام قد قصف هذا المستشفى من قبل، في عام 2014، وكما سمعنا من الدكتورة بلور، كان لا بد من إعادة بنائه تحت الأرض، على أمل أن يؤدي ذلك إلى الحفاظ على سلامة الناس إذا تم استهدافه مرة أخرى.

حسنا، لم يتمكن البناء الجوفي من حمايتهم. لقد تم تقاسم إحداثيات المستشفى - مرة أخرى، كما سمعنا - مع آلية فض الاشتباك التي تقودها الأمم المتحدة، مما يعني أن النظام كان يعرف بالضبط مكانه. وكان مستشفى الأتارب، المغلق الآن، يستقبل في السابق 650 3 شخصا في المتوسط كل شهر. وفي نفس اليوم الذي قصف فيه نظام الأسد المستشفى، قصفت الغارات الجوية الروسية مواقع بالقرب من المعبر الحدودي الوحيد الذي أذنت به الأمم المتحدة مع سورية، مما أسفر عن مقتل مدني وتدمير إمدادات إنسانية وتعريض الطريقة الأكثر فعالية لتقديم المساعدات إلى الشعب السوري للخطر.

بينما تركز جلسة اليوم على الأزمة الإنسانية في سورية، من المهم أن ننوه بأن الحل الوحيد الطويل الأجل لهذه المعاناة هو من خلال التسوية السياسية والحل الدائم للصراع، على النحو المبين في القرار 2254 (2015). إن الولايات المتحدة، بالتعاون مع حلفائنا وشركائنا، تواصل دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام بيدرسن لتحقيق هذه الغاية.

ولكن حتى ونحن نعمل من أجل ذلك الحل لا يمكننا أن نغفل عن الاحتياجات الملحة للشعب السوري التي سمعنا اليوم وصفها ببلاغة تامة. من الواضح أن نظام الأسد لن يلبي تلك الاحتياجات، بما في ذلك الحصول على ما يكفي من الطعام والحصول على الأدوية الأساسية. ولذلك فإن السؤال المطروح علينا مرة أخرى هو: ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل لمساعدة ملايين السوريين المعرضة حياتهم للخطر؟

على المدى القصير، نحن نعرف الإجابة وهي بسيطة - يجب أن نضمن حصول السوريين على المساعدات الإنسانية التي يحتاجونها. في الوقت الحاضر، أكثر الطرق كفاءة وفعالية للحصول على أكبر قدر من المعونة لمعظم الناس في الشمال الغربي والشمال الشرقي هي عن طريق المعابر الحدودية. ومع ذلك فقد سمح مجلس الأمن مؤخرا بانتهاء التفويض لمعبرين حدوديين: باب السلام، في الشمال الغربي، الذي كان يوصل المساعدات إلى قرابة 4 ملايين سوري؛ ومعبر اليعربية، في الشمال الشرقي، الذي كان يوصل المساعدات إلى 1,3 مليون سوري آخرين.

تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان حصول السوريين على المساعدات المنقذة للحياة، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. وبالنظر إلى ذلك الهدف، لم يكن هناك سبب وجيه في ذلك الحين لعدم إعادة تفويض المجلس لهذين المعبرين الإنسانيين.

ولا يوجد سبب وجيه لبقاء المعابر مغلقة حتى اليوم. لقد وفرت المعابر طريقاً لإيصال المعونة كانت أكثر اقتصاداً وأماناً وكفاءة. وفي غيابها، يصبح إيصال المعونة أكثر تكلفة وأكثر خطورة وأقل كفاءة. وهذا يعني أيضاً أنه عندما يتعذر الوصول إلى المعبر الوحيد المتبقي لأي سبب من الأسباب - كما حدث في الأسبوع الماضي عندما قصفته القوات الروسية - قد تتوقف المعونة تماماً.

ويعني تخفيض المعابر الحدودية أيضاً أن المزيد من قوافل المعونة التابعة للأمم المتحدة تضطر إلى عبور خطوط سيطرة متعددة، والتفاوض على الوصول مع مختلف جماعات المعارضة المسلحة، والسفر لمسافات أطول، وكل ذلك يزيد من السبل التي يمكن بها إبطاء المعونة أو وقفها قبل وصولها إلى الشعب السوري ويزيد من السبل التي يمكن بها استهداف عمال الإغاثة أنفسهم.

والآن قد يجادل البعض بأن تجديد الإذن للمعابر الإنسانية وتقديم المساعدات عبر الحدود سينتهك بطريقة أو بأخرى سيادة النظام السوري. ولكن لم يُقصد بالسيادة قط ضمان حق أي حكومة في تجويع الناس، أو حرمانهم من الأدوية المنقذة للحياة، أو قصف المستشفيات، أو ارتكاب أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ضد المواطنين.

وقد يجادل آخرون في المجلس، كما فعلوا في الماضي، بأنه ينبغي لنا أن نعتمد أكثر على المساعدات عبر خطوط التماس لإيصال المساعدات إلى الناس في سورية – زاعمين أنها أكثر كفاءة. ولكن كما رأينا، فإن الاعتماد أكثر على المساعدات عبر خطوط التماس أدى إلى وصول مساعدات أقل – وليس أكثر – إلى الشعب السوري.

ومن الواضح أن عدم الإذن بعبور الحدود ليس في مصلحة الشعب السوري. وهو لما لا يوصي به خبراء الأمم المتحدة أو خبراء الشؤون الإنسانية، ولا علاقة له بمبادئ العمل الإنساني من الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال. وكما قال الأمين العام غوتيريش: "إن تكثيف إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وعبر الحدود أمر ضروري" للوصول إلى جميع السوريين المحتاجين.

كما أنه ليس في مصلحة الشعب السوري الضغط على اللاجئين السوريين للعودة إلى سورية، بما في ذلك إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، حيث يخشى الكثيرون أن يتم احتجازهم تعسفاً أو تعذيبهم بل قتلهم على أيدي قوات الأمن التابعة للأسد انتقاماً لفرارهم. ونتفق مع الأمم المتحدة على أن عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية ومستنيرة جيداً، وأن تكفل سلامة وكرامة الأشخاص المعنيين، وإلا فلا ينبغي أن تحدث.

والنهج الحالي غير مبرر وغير فعال ولا يمكن الدفاع عنه. وهو يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة معاناة الشعب السوري.

وأود أن أقترح نهجاً مختلفاً: فلنقم بتجديد الإذن للمعبرين الحدوديين اللذين أغلقا وتجديد الإذن للمعبر الذي لا يزال مفتوحاً. ولنعطِ أنفسنا المزيد من السبل، بدلاً من سبل أقل، لإيصال الغذاء والدواء إلى الشعب السوري. ولنلتزم باستخدام السبيل الأكثر أماناً والأسرع للوصول إلى الناس الذين يعانون من الجوع ويموتون بسبب الحاجة إلى الدواء. وينبغي ألا نضغط على اللاجئين السوريين للعودة حتى يشعروا بأنهم قادرون على القيام بذلك بأمان وكرامة.

فلنطرح سؤالاً بسيطاً يوجه قرارنا بشأن إعادة التفويض للمعابر عبر الحدود وبشأن جميع المسائل المتعلقة بتوصيل المساعدات إلى الناس في سورية: ما الذي سيخفف من معاناة الأطفال والنساء والرجال السوريين إلى الحد الأدنى؟

إذا طرحنا هذا السؤال، فإن العمل المعروض على المجلس بسيط: تجديد الإذن للمعابر، والتوقف عن تمكين عرقلة المساعدات، والسماح للجهات الإنسانية والمعونة الإنسانية بالوصول دون عوائق حتى تصل إلى السوريين المحتاجين أينما كانوا وفي أسرع وقت ممكن.

إن الوصول إلى السوريين دون عوائق أكثر أهمية من أي وقت مضى – لا بسبب الأزمة الإنسانية المتنامية وحسب، ولكن أيضاً بسبب التهديد الذي يشكله مرض فيروس كورونا.

لقد شهد جميع أعضاء المجلس في بلدهم الأثر المدمر لهذه الجائحة – الأرواح التي يزهقها وكيف يدمر سبل العيش والاقتصادات. وتوفر سورية اليوم الظروف المثالية لانتشار الفيروس. فالتباعد الاجتماعي مستحيل عندما يتنافس المرء على مكان في دور مزدحم لأجل الخبز. ولا يملك العديد من السوريين حتى إمدادات موثوقة من المياه النظيفة والصابون لغسل أيديهم. وهناك طبيب سوري واحد لكل 000 10 مدني تقريباً في سورية. ولا تزال المستشفيات المتبقية تتعرض للهجوم من قبل النظام ومناصريه، كما رأينا مع مستشفى الأتارب.

والأطباء والممرضون والعاملون الصحيون في سورية يمرضون بالفعل ويموتون بمعدلات مثيرة للقلق بسبب مرض فيروس كورونا؛ ولن يزداد هذا إلا سوءاً. وربما لا يوجد في سورية من هم أكثر عرضة للخطر من الآلاف المحتجزين دون مبرر في سجون النظام اللاإنسانية – وكثير منهم لتجرؤهم على التعبير علناً عن معارضتهم لفظائعه – وهناك 6,7 مليون سوري نزحوا داخلياً بسبب النزاع الدائر.

إن مجلس الأمن يواجه الكثير من التحديات المعقدة. وهذا ليس واحداً منها. فحياة الناس في سورية تعتمد على الحصول على مساعدة عاجلة. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لإيجاد سبل لإيصال تلك المعونة إليهم – لفتح السبل لا إغلاقها.

ويتعين على أعضاء المجلس اتخاذ إجراء: تجديد الإذن للمعابر الحدودية الثلاثة جميعها لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري؛ والتوقف عن المشاركة في الهجمات التي تغلق هذه السبل أو اختلاق الأعذار لها؛ والتوقف عن استهداف العاملين في مجال المساعدات الإنسانية والمدنيين السوريين الذين يحاولون مساعدتهم. توقفوا عن جعل تقديم المساعدات الإنسانية، التي تعتمد عليها حياة الملايين من السوريين، قضية سياسية، تنتظر مجلس الأمن بأمل، وتنتظر مجلس الأمن بأمل، وتنتظر مجلس الأمن بأمل.

فلننه الانتظار. ولنتخذ إجراء. ولنساعد الناس في سورية.

المرفق الخامس

بيان وزيرة خارجية إستونيا، إيفا – ماريا ليميتس

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم القيّمة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للعاملين في المجال الإنساني على الخطوط الأمامية في سورية، الذين يواصلون تقديم المعونة لملايين الناس.

نحيي هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة لمأساة الشعب السوري. وللأسف، فبعد مرور عقد من الزمن على بدء الاحتجاجات السلمية لا يزال انتهاء الحرب بعيد المنال. وتدعو إستونيا إلى وقف كامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد في سورية. وندين الضربات التي شنها النظام السوري وروسيا الأسبوع الماضي في شمال غربي سورية، وخاصة الهجوم على مستشفى بالقرب من حلب؛ فهذا انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من محاولاتنا لتوفير الإغاثة لجميع المحتاجين، فإن إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال سورية قد تعطل إلى حد كبير. وقد أدى استخدام روسيا والصين لحق النقض في العام الماضي ضد التمديد للمساعدات عبر الحدود إلى انخفاض كبير في هذه المساعدات للعديد من المناطق.

ولم يقم النظام السوري بتسهيل المساعدات عبر خطوط التماس. ولا يوجد اتفاق موثوق بين المنظمات الإنسانية والسلطات لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها إلى شمال سورية.

وتنضم إستونيا إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في الدعوة إلى تجديد المعونة عبر الحدود في تموز/يوليه من هذا العام. ولتحقيق ذلك، نقدم دعمنا الراسخ للقائمين على الصياغة، النرويج وأيرلندا. يجب أن تستمر تلك المساعدة الحيوية، وخاصة أثناء الجائحة. ومن شأن الحد بصورة أكبر من إمكانية الوصول أن تكون له عواقب كارثية على ملايين الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، في سورية.

إن التدابير التقييدية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي لا تعيق بأي حال من الأحوال تقديم المساعدات الإنسانية في سورية، وخاصة الإمدادات الغذائية والطبية. ولا تستهدف هذه العقوبات سوى أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب السوري. وستبقى العقوبات سارية إلى أن يصبح انتقال سياسي حقيقي في سورية قيد التنفيذ، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن.

والاتحاد الأوروبي، إلى جانب دوله الأعضاء، هو أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لسورية والمنطقة. وقد ساهمت إستونيا مالياً في الإغاثة الإنسانية منذ بداية الأزمة. وسأتعهد غداً، في مؤتمر بروكسل الخامس لدعم مستقبل سورية والمنطقة، بتقديم تمويل إضافي لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري.

المرفق السادس

بيان وزير خارجية أيرلندا، سايمون كوفني، نائب الدايل (عضو مجلس النواب)

أشكر الوزير بلينكن وأشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة الموجهة إلي لأن أكون معكم في هذا الصباح. إن حضوركم اليوم على رأس اجتماعنا – وقوة ووضوح ملاحظاتكم – علامات طيبة على مدى الاستعجال الذي تتعامل به الولايات المتحدة مع تخفيف محنة الشعب السوري الذي طالت معاناته.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تأييدي لبيان المشاركين في الصياغة الذي أدلى به الوزير سواريدي بالنيابة عن أيرلندا والنرويج (المرفق السابع).

إن دورنا المشترك بوصفنا مشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالمسائل الإنسانية إنما يجسد الدعم المستمر للاستجابة الإنسانية في سورية خلال ما يزيد الآن على عقد من النزاع. ولدينا التزام مشترك بضمان استمرار وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين.

وأود أن أعرض نقطتين موجزتين في هذا الصباح بصفتي الوطنية.

النقطة الأولى هي تركيز اهتمامنا على الحجم المهول للاحتياجات في سورية.

وأود، كما فعل المتكلمون الآخرون، أن أشكر مقدمي الإحاطات – مارك لوكوك وهنرييتا فور، وأخص بالشكر الدكتورة أماني بلور – على بياناتهم الوافية والقوية جدا عن واقع الحياة الرهيب في سورية اليوم، بعد عقد كامل من بدء هذا النزاع.

إننا نواجه في سورية أزمة إنسانية لا تزال صادمة حقا من حيث حجمها وشدتها.

إننا على علم بالحقائق المجردة القاسية؛ فنحن نسمعها كل شهر. والحالة آخذة في التدهور. ويخبرنا الأمين العام أن الاحتياجات الإنسانية زادت بمقدار الخمس في العام الماضي وحده. إن التاريخ سيحكم على المجلس بقسوة شديدة لفشله، بعد عقد كامل، في حماية الشعب السوري من الحرب الهوجاء والعنف والبؤس المطلق. النساء والأطفال والمستشفيات والمدارس – مدن بأكملها تحولت إلى أنقاض. وحتى الآن، نحن غير قادرين على إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية بشكل كامل إلى الأطفال الذين يتضورون جوعا في الخيام من دون دعم أو حتى تلبية احتياجاتهم الأساسية.

إن من واجبنا جميعا، نحن المجتمعين حول هذه الطاولة، أن نعمل – حتى بعد 10 سنوات. ويجب على المجلس أن يكفل قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الاضطلاع بعملها بأمان.

أما النقطة الثانية فتتعلق بزيادة إسماع ما سمعناه بوضوح من الأمين العام – ومن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مرة أخرى اليوم – ومفاده أنه من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة على أرض الواقع، فإن تكثيف عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع وعبر الحدود أمران أساسيان. ويشمل ذلك مواصلة تقديم الدعم من الأمم المتحدة عبر المعبر الحدودي في الشمال الغربي.

وقد زرت معبر باب الهوى قبل عدة أسابيع وشاهدت مباشرة عملية الأمم المتحدة، التي توفر شريان حياة حيويا لأكثر من 3 ملايين شخص في شمال غرب سورية. وأثناء وجودي هناك، التقيت بممثلي منظمات سورية ودولية غير حكومية وبموظفين من وكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في شمال غرب

سـورية. وأشـعرتني رواياتهم المباشـرة مرة أخرى بالبؤس الإنسـاني المحض – وإهدار الإمكانات البشـرية – الناتج عن هذا النزاع.

والتقيت أيضـا برئيس بعثة الرصـد التابعة للأمم المتحدة، وأُعجبت كثيرا بالطابع الشـامل للرصـد والرقابة في مركز الشـحن العابر. والقدرة على تأكيد الطابع الإنسـاني للشـحنات، وهي بالطبع أمر مهم – وتوفير إشراف وتفتيش شاملين – جزء أساسي من عملية الأمم المتحدة هناك عموما.

إن كل الأدلة المعروضـة علينا تخبرنا بوضـوح أن المجلس بحاجة إلى تجديد الولاية الخاصـة بهذا المعبر قبل أن تنتهي في تموز/يوليه. وفي الحقيقة، نحن بحاجة إلى المزيد من المعابر، وليس إلى معبر واحد فقط، ولكن كحد أدنى مطلق يجب أن نحافظ على ما هو موجود حاليا.

وتعتقد أيرلندا أنه يمكن من خلال جهود الأمم المتحدة إيجاد حل سياسي للنزاع في سورية، وسنعمل لدعم ذلك. فالحل السياسي المستدام هو وحده الذي يمكن أن ينهي النزاع ويجلب الأمل والاستقرار لبلد تمزق.

ولكن في غضـون ذلك، هناك ملايين عديدة من السـوريين في حاجة ماسـة إلى المسـاعدات الإنسانية، وهم يعتمدون علينا لتقديم الإجابات والدعم. وعلينا ألا نخذلهم لفترة أطول من ذلك.

ويجب ألا يتقاعس المجلس – أكثر مما تقاعس بالفعل – عن القيام بمسـؤوليتنا الجماعية تجاه الشعب السوري.

المرفق السابع

بيان وزيرة خارجية النرويج، إينه إريكسن سوريدي بالنيابة عن أيرلندا والنرويج.

أُدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري، أيرلندا والنرويج. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور؛ والدكتورة أماني بلور. ونشكر الدكتورة بلور على شجاعتها على مدى سنوات طويلة صعبة، ونشكرها على مشاطرتها إيانا قصتها المؤثرة هنا اليوم.

نحيي في هذا الشهر ذكرى مرور عشر سنوات على النزاع في سورية، عقد من الخسائر والمعاناة – من الصعب فهمه. إن التكلفة التي يتحملها الشعب السوري مذهلة. وقد تحدثتُ في هذا الصباح مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير، الذي عاد لتوه من ذلك البلد. وأعرب عن شعور باليأس إزاء بلد ربما يواجه أسوأ حالة إنسانية يمر بها حتى الآن. ومن المحزن أن المجلس والمجتمع الدولي فشلا في حماية المدنيين من كابوس هذا النزاع الرهيب. وفي الوقت نفسه، نشهد واحدة من أكبر الاستجابات الإنسانية التي شهدها العالم على الإطلاق.

وتستضيف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي غدا مؤتمر بروكسل الخامس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة.

وسيؤكد المؤتمر مرة أخرى دعم المجتمع الدولي غير العادي للشعب السوري وتضامنه معه. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة، فإن الاحتياجات الإنسانية الإجمالية لا تزال في ازدياد، وهي الآن أكبر من أي وقت مضى خلال النزاع. واليوم، يحتاج أكثر من 13 مليون سوري إلى المساعدة الإنسانية. ويشمل ذلك 5 ملايين طفل، لم يعرفوا شيئا مطلقا سوى النزاع.

ولا يزال العنف يحصد أرواح المدنيين في سورية. وفي الأسبوع الماضي، أسفر هجوم بقذائف المدفعية على مستشفى في الأتارب في حلب عن مقتل ستة أشخاص على الأقل، من بينهم صبي يبلغ من العمر 10 سنوات. وأصيب أكثر من 12 مدنيا، من بينهم خمسة موظفين طبيين. وفي اليوم نفسه، وقعت عدة غارات جوية بالقرب من باب الهوى على الحدود السورية التركية، حيث يتم تسليم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود. والواقع أن 24 شاحنة كانت تستخدم لنقل الإمدادات الإنسانية قد دُمرت أو أصيبت بأضرار.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات والمتفجرات من مخلفات الحرب، تتسبب في وقوع العديد من الضحايا المدنيين. وندعم الفريق الاستشاري المستقل الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بتفادي التضارب فيما يتعلق بالعمل الإنساني في الجمهورية العربية السورية في جهوده الرامية إلى تعزيز آلية تفادي التضارب.

ونود أيضا أن نكرر ما قاله الأمين العام من أن الهجمات المباشرة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الوحدات الطبية مثل المستشفيات، محظورة حظرا باتا بموجب القانون الدولي الإنساني. ولم يوفر وقف إطلاق النار الهش الذي صمد على نطاق واسع في أجزاء من سورية على مدى السنوات القليلة الماضية السلام لهؤلاء المدنيين أو أحبائهم. وهناك حاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

لا يزال الانخفاض المتسارع في قيمة الليرة السورية يثير المخاوف بشأن حدوث زيادات إضافية في أسعار المواد الغذائية وما سيترتب على ذلك من مزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي. وتُظهر المؤشرات في جميع أنحاء سورية تدهورا مستمرا خلال الشهرين الأولين من عام 2021. وهناك الآن احتمال حقيقي جدا لأن يعاني السكان في أجزاء من سورية من الجوع.

وكما قال الأمين العام على نحو مؤثر أمام المجلس في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/2021/250)، إذا لم نطعم الناس، فإننا نغذي النزاع. ويحظر القانون الدولي الإنساني، الذي يعززه قرارات اتخذها مجلس الأمن بالإجماع، بما في ذلك القرار 2417 (2018)، على أطراف أي نزاع حرمان المدنيين من الأشياء التي لا غنى لهم عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك الغذاء والمحاصيل والماشية ومنشآت المياه. ويجب عدم عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، كما أن تجويع المدنيين كأسلوب حرب أمر محظور.

لقد تعهدنا، نحن المجتمع الدولي، بمنع ضياع جيل في سورية. ولكن الأطفال السوريين لم يتمكنوا إلى حد كبير من إعمال حقهم في التعليم وفي عيش طفولتهم. وهناك مليونان ونصف المليون طفل خارج المدرسة؛ ومستقبلهم غير مضمون. وقد تضرر أو دُمر عدد كبير للغاية من المدارس، أو يجري استخدامها كمأوى للأسر النازحة أو لأغراض عسكرية. وترك العديد من الأطفال المدرسة لمساعدة أسرهم في البقاء على قيد الحياة. وهذا هو الجيل الذي سيُكلف في يوم من الأيام بإعادة بناء البلد.

ولتلبية هذه الاحتياجات، يجب تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية. والمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة واللازمة لإدامتها ضرورية. وهناك حاجة إلى أنشطة إنسانية تتعلق بالقدرة على الصمود، مثل نقل المياه وحماية مصادرها، وهي أنشطة يجب تنفيذها بما يتماشى تماما مع المبادئ الإنسانية وعلى أساس الحاجة وحدها.

ولا تزال الحالة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) غير قابلة للتوقع. وسيشكل وصول أول شحنة متوقعة من اللقاحات عبر مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي خطوة إلى الأمام في جهودنا المشتركة لمكافحة الجائحة. ونكرر مطالب المجلس المتكررة بأن تسمح جميع الأطراف بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وأن تتقيد بوقف إطلاق النار لتمكين الأفرقة الطبية الإنسانية من أن تُلقح بأمان من هم في أمس الحاجة إلى اللقاح.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تقرير الأمين العام الذي يفيد بأن أطراف النزاع لا تزال تستهدف العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية والخدمات. ونناشد جميع الأطراف مرة أخرى أن تحترم القانون الدولي الإنساني. إن العاملين في المجال الطبي ليسوا أهدافا.

إن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني بحاجة إلى التمكن من إيصال المساعدة الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق إلى سورية بأكملها. وكما ذكر الأمين العام مؤخرا، وهو ما سمعنا وكيل الأمين العام لوكوك يؤكده مجددا اليوم، هناك حاجة إلى زيادة إمكانية الوصول. وما دامت الحالة على أرض الواقع على ما هي عليه، فإن تكثيف عمليات التسليم عبر خطوط النزاع وعبر الحدود أمر ضروري للوصول إلى كل محتاج في كل مكان، بما في ذلك لغرض التلقيح ضد فيروس كوفيد-19. وتتطلب تلبية الاحتياجات الإنسانية لـ 4 ملايين مدني في شمال غرب سورية مواصلة تقديم الدعم من جانب الأمم المتحدة عبر المعبر الحدودي في باب الهوى. وهذا الوصول عبر الحدود ضروري للحد من الجوع وضمان الحصول على الرعاية

الصــحية ولتنفيذ الجهود الرامية إلى احتواء كوفيد–19. ومن دون هذه المســاعدة الإنســانية المنقذة للحياة، ستُزهق المزيد من الأرواح.

ونؤيد تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشــاء بعثة لتقديم الدعم عبر خطوط النزاع في شــمال غرب ســورية وندعو جميع الأطراف إلى تيســير ذلك دون مزيد من التأخير. ويمكن للعمليات عبر خطوط النزاع التي تقدم المسـاعدات عبر خط المواجهة في إدلب أن تكمل العمليات عبر الحدود. ومع ذلك، وفي ضــوء الاحتياجات الإنســانية الهائلة، لا يمكن توقع أن تحل هذه البعثات العابرة لخطوط النزاع محل العملية العابرة للحدود في باب الهوى. ولا توجد حاليا طريقة مجدية للاستعاضـة عن الشاحنات البالغ عددها 369 4 شـاحنة التي عبرت الحدود مُحملة بالدعم المنقذ للحياة على مدى الأشـهر الثمانية الماضـية. ونحن بحاجة إلى جميع طرائق المساعدة الإنسانية للوصول إلى المحتاجين.

قبل أن أختتم، اسمحوا لي أيضا أن أدلي بملاحظة وجيزة بصفتي الوطنية.

ستتعهد النرويج غدا في مؤتمر بروكسل بتقديم 190 مليون دولار أخرى لدعم سورية والمنطقة في هذا العام، مما يؤكد من جديد وضعنا كإحدى أكبر الجهات المانحة للاستجابة الدولية.

في الختام، عندما نتحدث إلى الشركاء في الميدان، فإنهم يريدون إيصـال رسالة واحدة: إن الشعب الســـوري بحاجة إلى الأمل في مســـتقبل أفضـــل. لقد تحمل الأطفال والأمهات والآباء والإخوة والأخوات السوريون على مدى عقد من الزمن وطأة الفشل في إنهاء النزاع. وهم لا يزالون يكابدون بشكل مباشر المعاناة الناجمة عن ســنوات من النزاع الطويل الأمد وحالات الطوارئ الإنســانية الناجمة عنه، والتي تفاقمت بسـبب إعاقة وصول المساعدة الإنسانية.

ونعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل ســياســي. ونعلم أن التقدم على المسار السياسي هو مفتاح تحسين الحالة الميدانية. ويجب على المجلس أن يمارس مسؤوليته عن بذل قصارى جهده لوضع حد لمعاناة الشعب السوري.

المرفق الثامن

بيان وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، عثمان الجرندي

[الأصل: بالعربية]

أودّ في البداية أن أهنّئ معالي السـيد أنطوني بلينكن وزير الخارجية على نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة اجتماعات مجلس الأمن خلال فترة رئاستها لهذا الشهر. كما أعرب عن تقديرنا لمبادرتها بترفيع مستوى اجتماعنا هذا باعتبار أهمية البعد الإنساني وما له من أولوية في تسوية مختلف الأزمات.

وأشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة اليونيسف على إحاطتيهما القيّمتين بشأن آخر تطوّرات الوضع الإنساني في سورية. وأشكر ممثلة صندوق الأمل، على مداخلتها. كما أرحّب بانعقاد مؤتمر جمع التبرعات لصالح سورية الذي بدأ أشغاله اليوم في بروكسل.

إن الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم وما تضمنته من معطيات وبيانات تؤكد من جديد استمرار تدهور الوضع الإنساني في سورية وحجم المأساة التي يعانيها الشعب السوري الشقيق ولا سيما الفئات الهشّة من الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

لقد استنزفت الأزمة المستمرة على مدى عقد من الزمن جميع مقدّرات الشعب السوري وبات ملايين من السوريين مهددين بانعدام الأمن الغذائي ومعرضين لخطر المجاعة جراء انهيار الاقتصاد وتدهور العملة السورية وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، مما أنهك القدرة الشرائية حتّى البسيطة منها.

وفر ملايين المهجرين والمشردين والنازحين من آلة العنف ليجدوا أنفسهم عرضة لجميع أنواع الاستغلال والاتجار والانتهاكات و 90 بالمائة من أطفال سورية صاروا اليوم في حاجة أكيدة للرعاية وللمساعدة الإنسانية الفورية.

لقد فاقمت أزمة كوفيد-19 من معاناة الشعب السوري خاصة في ظل تدهور الخدمات الصحية والارتفاع القياسي لأسعار الأدوية إن وجدت، ليتضاعف بذلك عدد السوريين الذين يحتاجون إلى مساعدات طارئة تضمن لهم مجرد البقاء على قيد الحياة.

إن تونس، إذ تثمن الجهود الجبارة المبذولة من قبل جميع الهيئات الإنسانية والوكالات المتخصصة للتخفيف من معاناة الشعب السوري وجهود دول الجوار المستضيفة أيضا، فإنها تهيب بالمجتمع الدولي مضاعفة جهود الإغاثة للاستجابة للاحتياجات الملحّة والمتزايدة للشعب السوري بما في ذلك الحدّ من تأثيرات جائحة كوفيد-19.

وفي هذا السياق، فإنه من الضروري العمل على إقرار خطّة تحرّك ترتكز على الأولويات التالية:

أوّلا، ضرورة الالتزام بوقف شامل لإطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية في كامل أرجاء سورية، استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار 2532 (2020). ولا يفوتني في هذا السياق أن أعرب عن الانشغال العميق بالتصعيد العسكري وعودة العنف خلال الفترة الأخيرة في شمال غرب سورية وما أسفر عنه من خسائر في الأرواح وأضرار فادحة

بالمنشـآت المدنية. ونؤكد على أن اسـتمرار الأعمال القتالية لن يسـاعد على إيجاد تسـوية سـياسـية ولا في تخفيف الأزمة الإنسـانية ولا احتواء تداعيات كوفيد-19، وإنما سـيسـاعد فقط على عودة الجماعات الإرهابية وتنظيم صفوفها مجددا ويضعف بالتالي من جهود التصدي لها.

ثانيا، أهمية إرساء منظومة متكاملة ومتعدّدة الوسـائل تشـمل المنافذ عبر الحدودية وخطوط التماس لضمان نفاذ المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى محتاجيها بشكل محايد ومتواصل وبما يتوافق مع مقتضيات القانون الدولي وأحكام القانون الدولي الإنســـــاني. وفي هذا الإطار، ندعو الأطراف كافة إلى تســــهيل نفاذ المسـاعدة الإنسـانية السـريع وغير المعرقل إلى أرجاء سـورية كافة وإلى تأمين وضـمان سـلامة العاملين في مجال الإغاثة الإنســانية والطبية. ونســجّل في هذا الصــدد بارتياح التعامل الإيجابي للحكومة الســورية إزاء البعثات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة العاملة في هذا المجال الحيوي.

وفي الختام، تجدد تونس تأكيدها على أنه لا سبيل لإنهاء معاناة الشعب السوري والتصدي لمختلف عوامل ومظاهر الهشاشة وعزل الجماعات الإرهابية، إلا بإيجاد تسوية سياسية شاملة وفقا لقرار مجلس الأمن عدد 2254 (2020)، بما يسـتجيب لتطلعات السـوريين ويعزز قدرتهم على الصـمود ويسـاعدهم على إعادة البناء والمضـــي نحو مســتقبل جامع وشــامل لجميع أبناء ســورية، ممّا يضــفي في نفس الســياق المزيد من الاستقرار على المنطقة بأسرها.

المرفق التاسع

بيان نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي فيرشينين

[الأصل: بالروسية]

أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور على تقريريهما.

إجمالا، نتفق مع التقديرات المثيرة للقلق للحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في سورية، كما عبر عنها ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. فاليوم، تعيش الغالبية العظمى من السوريين – أكثر من 90 في المائة – تحت خط الفقر؛ ولا يحصل 60 في المائة منهم على ما يكفي من الغذاء ولا يتلقى مليونا طفل التعليم. ومن المفارقات أن مستويات المعيشة في سورية تدهورت بشكل كبير خلال العام الماضي في حين انخفض العنف بشكل كبير. وكمؤشر له دلالته، فإن أسوأ الأوضاع آخذة في التشكل في المناطق الواقعة في الشمال الغربي والشمال الشرقي، والتي لا تسيطر عليها دمشق. واسمحوا لي أن أذكركم بأن المسؤولية عن هذه المناطق تقع على عاتق البلدان المحتلة بحكم الواقع والسلطات المحلية هناك.

ولا يزال إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، الذين يسيطرون على إدلب والذين صعدوا أنشطتهم في منطقة غرب الفرات، يشكلون تحديا خطيرا لسورية. ووفقا لقرارات المجتمع الدولي، يجب أن يتواصل الكفاح الذي لا مهادنة فيه ضدهم. وأود أن أشدد مرة أخرى في هذا المقام على أن الإجراءات التي تقوم بها قوات الحكومة السورية، بدعم من الجيش الروسي، متوازنة تماما وتراعي الحاجة إلى ضمان سلامة المدنيين المحليين. وفي غضون ذلك، فإن محاولات العاملين المزيفين في المجال الإنساني من ذوي الخوذ البيضاء تبرئة الجماعات المسلحة وتقديمها على أنها معارضة مسلحة محاولات غير مقبولة وتستحق الإدانة.

ويجبر تدهور الحالة المثير للقلق في سورية قادة المنظمات الدولية ذات الصلة على أرض الواقع على عدم الاكتفاء بالمطالبة بالمساعدات الإنسانية العاجلة التي تغطي الاحتياجات الأساسية للشعب السوري، ولكنهم يطالبون كذلك بتنفيذ مشاريع للإنعاش المبكر ودعم السكان. وردا على ذلك، يقول أعضاء المجتمع الدولي الذين يتحملون القسم الأعظم من المسؤولية، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا، إن السوريين لن يحصلوا على أي شيء لتحقيق الانتعاش من دون إجراء تغييرات سياسية في البلد. وردت واشنطن وبروكسل على مناشدة الأمين العام خفض ورفع العقوبات الأحادية الجانب خلال جائحة فيروس كورونا بزيادات غير مسبوقة في القيود غير القانونية المعتمدة في التفاف على مجلس الأمن، بما في ذلك إنفاذ قانون قيصر سيئ السمعة في حزيران/يونيه 2020.

كما أن "الانسحابات الإنسانية" المعلنة الآن فيما تعاني سورية من نقص تام في الخبز والوقود وقطع الغيار والأدوية والمعدات الطبية لا تُنفذ. ولا يؤثر هذا على السوريين العاديين فحسب، بل يؤثر كذلك على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. وفي غضون ذلك، تفيد التقارير بأن قوافل تابعة للولايات المتحدة تنقل النفط والحبوب من سورية إلى العراق يوميا. ووفقا للمعلومات المتاحة في 23 آذار/مارس، عبرت 300 شاحنة نفط وأكثر من 200 شاحنة حبوب الحدود من سورية إلى العراق منذ بداية الشهر. ولذا، يبدو أنه في الوقت الذي يعاني فيه السوريون من نقص حاد في المنتجات الأساسية، بما

في ذلك الخبز والبنزين، يتم تهريب الموارد الطبيعية الســـورية بشـــكل كبير من منطقة غرب الفرات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسـه، يجري خنق البلد اقتصـاديا بفرض جزاءات أحادية الجانب لا تعدو كونها شكلا من أشكال العقاب الجماعي.

ورغم ما سبق ذكره، فقد بدأت الآن، قبل أقل من ثلاثة أشـهر ونصـف الشـهر بقليل من انتهاء مدة ســريان أحكام القرار 2533 (2020)، بشــأن المعونة الإنســانية عبر الحدود، المناقشــات بما يفيد بأن هذا النهج لا بديل عنه. وكمؤشر دلالي، لا تُثار هذه المسألة في مجلس الأمن حتى في الوقت الذي يستمر فيه هذا النقل غير المشــروع عبر الحدود، فيما يلزم في الوقت نفســه اســتصــدار قرار خاص لإيصــال المعونة الإنسانية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مجلس الأمن يولي اهتماما أقل بكثير للمشاكل الإنسانية الخطيرة في بلدان أخرى – اليمن وليبيا وفنزويلا.

وبموجب القرار 2355 (2020)، فإن باب الهوى هو المعبر الحدودي الوحيد المشار إليه في الآلية العابرة للحدود الخاصـــة بمنطقة تخفيف التوتر في إدلب. وزادت طاقة العبور هناك منذ تموز/يوليه 2020، عندما اتُخذ هذا القرار، زيادة كبيرة. ووفقا لزملائنا في الأمم المتحدة، تمر عبره نحو 1 000 مركبة شـــهريا. ولكن برغم هذا، تسير الحالة الإنسانية في شمال غرب سورية من سيء إلى أسوأ.

وفي نفس الوقت لم تعبر بعد قافلة مشـــتركة بين الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصـــليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السـوري خط التماس، على الرغم من الاتفاق على ذلك مع دمشـق في نيسـان/أبريل 2020. ومن إحاطة إلى أخرى، نسمع تفسيرات بشأن الحاجة إلى الحصول على موافقة بعض الأطراف في إدلب بشأن إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة. ويبدو أن هذه هي نفس الأطراف التي تسمح لقوافل مماثلة بالعبور كجزء من شـحنات السـلع عبر الحدود. وإذا تذكرنا أن منطقة تخفيف التوتر في إدلب تسـيطر عليها هيئة تحرير الشـام وجماعة حراس الدين، اللتين صـنفتهما الأمم المتحدة كجماعتين إرهابيتين، وتتضـح الآن بقدر أكبر ماهية الأطراف المشـــار إليها. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن نفس هؤلاء المقاتلين يمنعون خروج المدنيين بحرية من إدلب عبر الممرات الإنسانية الخاصـة التي فُتحت لهذا الغرض بمساعدة الجيش الروسـي – في قرى عز الدين وميزناز والطرنابة.

وسأعطي مثالا واحدا. في 11 آذار/مارس، عندما أُرسلت مساعدات إنسانية إلى قرية الرامي، حرم المقاتلون المدنيين من المنتجات الغذائية، مما أدى إلى اشتباك مسلح أسفر عن سقوط حوالي 10 ضـحايا. وهذا دليل آخر على أن هذه المعونة لا تصـل إلى المستفيدين المقصـودين منها، بل يأخذها الإرهابيون الذين يطالبون بدفع ثمن إيصال المساعدات الإنسانية والذين يضـايقون المدنيين بقسوة. وفي الواقع، يتخذ المقاتلون المدنيين السـوريين كرهائن للحصـول على المسـاعدات الإنسـانية من خلال آلية غير شـفافة. والأمم المتحدة غير قادرة على فرض السيطرة المناسبة على هذا الأمر لعدم إمكانية الوصول إلى شمال غرب سورية.

وقد تبلورت حالة مماثلة في مخيم الركبان، في منطقة الـ 55 كيلومترا التي تحتلها الولايات المتحدة بالقرب من التنف في جنوب ســـورية. وبمنطق واشـــنطن الغريب، من المفترض أن يتلقى ســـكان المنطقة المســـاعدات من دمشـــق بدلا من تلقيها عبر الحدود مع العراق من خلال الطريق الأقصـــر والأســـرع الذي يُستخدم لإرسال الإمدادات إلى الحامية الأمريكية هناك.

وردت الإشـارة هنا إلى المؤتمر الدوري للاتحاد الأوروبي في بروكسـل بشـأن المسـاعدات الإنسـانية لسورية. وكما أصبح شائعا، لم يدع المنظمون حكومة سورية، وهي عضو في الأمم المتحدة، إلى الحضور.

فكيف يمكن مناقشة مستقبل البلد في غياب سلطاته الشرعية التي تسارع، وفقا لممثلي الأمم المتحدة في دمشق، بتوفير جميع التصاريح اللازمة للمعونة الإنسانية الدولية المطلوبة؟

إن هذا هو التسييس المكشوف للمسائل الإنسانية البحتة، وتحديدا التمييز ضد المناطق التي تسيطر عليها دمشق عند توزيع المساعدات الإنسانية؛ ورفض تيسير تعافي البلد وعودة اللاجئين؛ وتشديد العقوبات أثناء جائحة مرض فيروس كورونا؛ والرغبة في الإبقاء على آلية عابرة للحدود تنتهك معايير القانون الدولي الإنساني وقرار الجمعية العامة 46/182. وكل هذا يتم لتقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية لأسباب سياسية نتيجة لعدم الرضا عن قيادة البلد. وفي هذا السياق، فإن استمرار انتهاك بعض البلدان الغربية لروح ونص القرار 2254 (2015) أمر مؤسف وتجب إدانته. ويجب أن يتم ذلك على أساس الفقرة الثانية من ديباجة القرار التي يؤكد فيها أعضاء الأمم المتحدة من جديد على:

”الالتزام القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“.

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديميتري بوليانسكي

[الأصل بالروسية]

لا يسعني إلا أن أرد على كلمات زميلي البريطاني فيما يتعلق بذوي ”الخوذ البيضاء“.

ونعتقد أن شركاءنا الغربيين والبريطانيين يواصلون تبرير الجهود الإنسانية الزائفة التي يقدمها ذوو ”الخوذ البيضاء“ بإصرار يستحق هدفا أفضل. ولا تزال هذه الممارسة مستمرة على الرغم من تزايد الأدلة على اندماج ذوي ”الخوذ البيضاء“ مع الإرهابيين. كما أن هناك أدلة متزايدة على أن مقاطع الفيديو التي أنتجوها والتي تستند إليها غالبية الادعاءات الغربية ضد دمشق زائفة.

وقد نددنا بذلك التزييف وتبادلنا المواد ذات الصلة واستضفنا إحاطات إعلامية بشأنها أكثر من مرة. ولكنك تفضّل تجاهل كل ذلك لأن الحقيقة ليست مريحة وشديدة المرارة بالنسبة لك. فما هي شخصيات أولئك الأفراد الذين يتظاهرون بأنهم عاملون في المجال الإنساني من ”ذوي الخوذ البيضاء“؟ ويمكننا اتخاذ الحقيقة التالية إجابة عن السؤال: فكثير من الذين فروا إلى الخارج بمجرد تحرير الجزء الأكبر من الأراضي السورية لم يرحب بهم الغربيون الذين يدعمونهم على الرغم من كل مناشداتهم لأن صلتهم بالإرهابيين كانت واضحة جدا.

ونتفهم رغبتكم في تبرير أنفسكم لدافعي الضرائب البريطانيين بسبب إهداركم للأموال المخصصة لدعم المعارضة السورية المزعومة. وأشعر تجاهك بالأسف الشديد. وهذا عمل شاق جدا، لا سيما مع كثرة الأسئلة المتزايدة عن داعمي ”الخوذ البيضاء“ السيد لو ميزوريه من جهاز المخابرات البريطانية ووفاته الغامضة. ولكن لا ينبغي حل جميع هذه المسائل العامة المحلية على حساب جلسة لمجلس الأمن. ومثل هذه الحيل لن تعود بالنفع للدبلوماسية البريطانية.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمديرة التنفيذية فور على إحاطتيهما. واستمعنا أيضا بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني الأفغاني.

لقد سبّب النزاع المستمر منذ عقد من الزمان في سورية معاناة لا توصف للبلد وشعبه. ويقتضي الكثير من المسائل الناشئة عن الوضع الحالي في سورية التفكير العميق. وأثبتت الوقائع مرارا وتكرارا أن احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية معيار دولي يجب التمسك به. ولا يزال الحل السياسي والدبلوماسي السبيل الوحيد الموثوق به لمعالجة هذه المسائل الساخنة المعقدة. ولا يزال دعم مسار التنمية الذي تختاره الشعوب ويناسب ظروفها الوطنية يعدُّ المسار الرئيسي. وليس تغيير النظام خيارا ولن يحظى بالنجاح. ولن تؤدي الجزاءات الانفرادية إلا إلى تفاقم الوضع. ولن يؤدي التدخل العسكري الخارجي إلا لزيادة الكارثة وستكون له عواقب وخيمة.

وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجا شاملا لتحقيق التكامل بين الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية بهدف التحقيق المشترك للسلام والأمن والتنمية في وقت مبكر. وأود في هذا السياق أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولا، يجب أن نواصل الالتزام بالاتجاه الصحيح المؤدي إلى التسوية السياسية وأن ندعم الشعب السوري في تقرير مستقبل بلده بشكل مستقل. تدعو الصين جميع الأطراف في سورية إلى التعاون مع وساطة الأمم المتحدة في تعزيز التقدم المحرز في عمل اللجنة الدستورية بصورة مشتركة. ويجب أن تلتزم العملية السياسية السورية بمبدأ الملكية والقيادة السوريتين للعملية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الشعب السوري بقوة في استكشاف مساره نحو التنمية. ويجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية مستقلا وخاليا من التدخل الخارجي. ويمكن لعملية أستانا والبلدان الإقليمية المعنية أن تضطلعا بدور تنسيقي وتيسيري. ونرحب بالنظر الإيجابي من جانب الدول العربية المعنية إلى عودة سورية إلى جامعة الدول العربية. وهذا مناسب للنهوض بالعملية السياسية في سورية وينبغي تشجيعه ودعمه من قبل المجتمع الدولي.

ثانيا، تجب علينا الاستفادة الكاملة من الدور القيادي للحكومة السورية بغية تحسين الوضع الإنساني في الميدان بشكل كبير. ونظرا للتفشي الشديد للجائحة ومسألة الأمن الغذائي في سورية، ينبغي توفير المساعدة الغوثية بطريقة محددة الأهداف مع التركيز على الاحتياجات الإنسانية للنساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. مؤخرا زودت الصين، من خلال القناة الثنائية، سورية بـ 000 150 جرعة من اللقاحات و 750 طنا من الأرز كدفعة أولى وسنواصل المساهمة في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في سورية. وترحب الصين بخطة إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي لتوفير اللقاحات للشعب السوري. وتتعاون الحكومة السورية مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في النهوض بالعمليات الإنسانية وشحن كميات كبيرة من الإمدادات الطبية إلى الشمال الشرقي عن طريق إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع. وتعرب الصين عن تقديرها لذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة في فتح طريق إيصال المساعدات الإنسانية من دمشق إلى الشمال الغربي في أقرب وقت ممكن، مما يحد تدريجيا من اعتماد سورية على الآلية العابرة للحدود.

ثالثا، ينبغي رفع الجزاءات الانفرادية والحصار الاقتصادي المفروض فورا لمساعدة سورية على استعادة الحياة الطبيعية. ونتيجة للضائقة الاقتصادية تضاعفت أسعار النفط والسلع الأخرى في البلد وانخفضت قيمة الليرة السورية بنسبة 99 في المائة مقارنة بفترة ما قبل الحرب. إن الاعتماد على المساعدات وحدها لا يمكن أن يحل المشاكل التي تواجهها سورية. ويتمثل الحل الطويل الأجل في تحقيق السلام الدائم والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. وتقدر الصين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية للاضطلاع بمسؤوليتها عن دفع الإصلاحات الزراعية قدما وتعزيز التعاون التجاري.

وفي الوقت نفسه، لا بد من الإشارة إلى أن التدابير القسرية الانفرادية والافتقار إلى المساعدة في إعادة الإعمار أصبحا عوائق رئيسية أمام تحقيق الانتعاش الاقتصادي في سورية. ويشكل رفع التدابير القسرية الانفرادية دعوة إلى العدالة، وليس إنكار الضرر الجسيم الناجم عن هذه التدابير سوى خداع للذات. وينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يستجيب لنداءات عدد من أعضاء مجلس الأمن وعموم العضوية ودعوة الأمين العام، وأن يقيّم بشكل شامل الأثر الإنساني للتدابير القسرية الانفرادية، فضلا عن إبلاغ المجلس عنها. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مد يد العون إلى سورية لإعادة بناء البنية التحتية وضمان سبل عيش الناس. وينبغي أن تتّبع المساعدة ذات الصلة مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال ولا يمكن ربطها بالعملية السياسية.

رابعا، يجب وقف الاحتلال الأجنبي والقضاء على الإرهاب في سورية. وتدعم الصين جهود الحكومة السورية لضمان سيادتها الوطنية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونعارض النوايا والإجراءات التي تهدد الأمن الوطني السوري للخطر وتؤدي إلى تقسيم الأراضي السورية. ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة أحكاما واضحة تتعلق بممارسة الحق في الدفاع عن النفس لا يمكن إساءة تفسيرها أو انتهاكها أو استخدامها ذريعة للقوة المفرطة المتخندقة في سورية. ومن شأن الجماعات الإرهابية في سورية المدرجة في قائمة المجلس أن تثير الفوضى في أي لحظة، ما يهدد أمن واستقرار البلد، بل المنطقة بأسرها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل اليقظة، علاوة على تعزيز التعاون ومكافحة الإرهاب بحزم وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس. وقد أثبتت حقائق لا حصر لها أنه فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب فإن التسييس والكيل بمكيالين لا يفيدان أحدا ويمكنهما أن يسببا ضررا لا نهاية له.

إن الحل المبكر للقضية السورية هو الأمل المتّقد للسوريين وهو في مصلحة دول المنطقة والمجتمع الدولي ككل. وتأمل الصين بكل إخلاص في أن تتمكن سورية من الخروج من كآبة الحرب واستعادة السلام والهدوء في أقرب وقت ممكن. وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في هذا الخصوص.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

يشرفني أن أراكم تترأسون هذا المجلس، سيدي، وأود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس.

وأشكر السيد مارك لوكوك والسيدة فور والدكتورة بلّور على إحاطاتهم.

لا يزال الشعب السوري يدفع ثمن النزاع كل يوم. لقد أزهقت أرواح مئات الآلاف من الناس، ويحتاج أكثر من 13 مليون سوري إلى المساعدات الإنسانية، ويعيش 90 في المائة من السكان تحت خط الفقر، نصفهم مشردون أو لاجئون، ومعظم الأطفال السوريين لم يعرفوا سوى الحرب.

وبعد عشر سنوات من بداية هذه المأساة، ما زال انتهاء النزاع بعيد المنال. وتمس الحاجة إلى تنفيذ وقف فوري للأعمال العدائية تحت إشراف الأمم المتحدة، وكذلك هدنة إنسانية، وفقاً للقرارين 2532 (2020) و 2254 (2015).

إن الضربات التي وقعت بالقرب من معبر باب الهوى تثير قلقاً بالغاً. وقد أدانت فرنسا بشدة الهجوم على مستشفى الأتارب في الشمال الغربي. ولا يمكننا أن نقبل برسائل التخويف هذه. فحتى الحروب لها قواعد. إن مهاجمة مستشفى انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب. وقد أبلغت إحداثيات ذلك المستشفى إلى جميع الأطراف كجزء من آلية تفادي التضارب. وندعو إلى إلقاء الضوء على هذا العمل الشنيع. وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل لآليات مكافحة الإفلات من العقاب.

يجب أن يحترم الجميع بدقة القانون الدولي الإنساني – لا لحماية المدنيين وحسب لكن أيضاً لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل. فالاحتياجات تتزايد في سياق يتسم بانعدام الأمن الغذائي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويُظهر الحجب المنهجي للمعونة من قبل النظام أنه لا يوجد بديل عن الآلية العابرة للحدود. فلنكن واضحين – دمشق لا تقدم تصاريح كافية وفي الوقت المناسب لتلبية احتياجات السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ناهيكم عن المناطق الخارجة عن سيطرتها. وهذا الابتزاز غير مقبول. إن الإعلان عن فتح المعابر داخل البلاد أبعد ما يكون عن الكفاية. ولا يزال إيصال المعونة عبر خطوط التماس هامشياً ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون ذريعة للتشكيك في آلية تقديم المعونة عبر الحدود.

وفرنسا مصممة على تجديد هذه الآلية حيثما كانت تنقذ الأرواح، وفقاً لنداء الأمين العام. وهذا أمر أساسي أيضاً لإتاحة فرص متكافئة للحصول على لقاح كوفيد-19.

يعتبر مؤتمر المانحين الحالي معلماً رئيسياً. وفرنسا والاتحاد الأوروبي موجودان هناك. فمنذ عام 2011، جمع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من 24 بليون يورو استجابة لهذه الأزمة.

ومن دون حل سياسي شامل، سيظل موقف فرنسا والاتحاد الأوروبي بشأن التطبيع وإعادة الإعمار والجزاءات دون تغيير. يتطلب الحل السياسي أيضاً العدالة والحصول على المعونة واستعادة الحقوق.

وأخيراً، فإن استغلال مسألة الجزاءات في سياق الجائحة بغية التعتيم على مسؤولية النظام لا يخدع أحداً. فالجزاءات الأوروبية محددة الهدف؛ وهي تستهدف الأفراد والكيانات التي تشارك في القمع وتجني أرباحاً من تداعيات النزاع. وهي توفر ترتيبات قوية لكفالة إيصال المعونة الإنسانية والطبية.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوزير خارجية الولايات المتحدة، السيد أنتوني بلينكن، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب بشأن سورية اليوم. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته بشأن الحالة الإنسانية في سورية. كما أشكر المديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور والدكتورة أماني بلّور، مؤسسة صندوق الأمل، على إحاطتيهما.

إن جلسة اليوم تذكرة أخرى للمجلس بالحالة الإنسانية الكئيبة في سورية. لقد كان للنزاع المستمر منذ عقد من الزمن تأثير مدمر على الشعب السوري. ويساورنا قلق عميق إزاء الإحصاءات المثيرة للقلق. فقد لقي ما يقدر بنصف مليون شخص حتفهم وشُرد الملايين، داخلياً وخارجياً، وانهارت البنية التحتية الصحية وحُرم الأطفال من التعليم الأساسي. وقد تأثر النساء والأطفال والشباب بشكل خاص تأثراً عميقاً. وزادت جائحة مرض فيروس كورونا من تفاقم الحالة الإنسانية.

فقد عانى اقتصاد سورية من صدمات متعددة على مدى العقد الزمني الماضي. وقد أدى الانخفاض الكبير في قيمة الليرة السورية، التي فقدت أكثر من ثلاثة أرباع قيمتها خلال العام الماضي وحده، إلى تصاعد التضخم وتضاؤل القوة الشرائية للأسرة السورية العادية.

لقد ضاع العقد الماضي إلى حد كبير بالنسبة للسوريين، ولا سيما بالنسبة للأطفال والشباب، الذين لم يروا أي شيء سوى العنف والنزاع منذ عام 2011. ومن المؤكد أن هذه المعاناة ينبغي أن تحرك أعضاء المجلس. يتعين على المجلس أن يتأمل في تكلفة أعماله وتقاعسه عن العمل. فهناك حاجة ملحّة لبناء توافق في الآراء حول الوضع الإنساني والعمل بشكل جماعي على تخفيف معاناة الشعب في سورية. ولا يمكننا أن نتحمل تكلفة عدم تحركنا.

ومع وضع حجم الاحتياجات الإنسانية وشدتها وتعقيدها في الاعتبار، ينبغي لمن يدعون إلى ربط المساعدة الإنسانية بالمسار السياسي أن يعيدوا النظر في المسألة على الفور. إن تسييس المسار الإنساني لا يساعد أحداً، وخصوصاً ملايين السوريين الذين يعانون. ما نحتاج إليه على الفور هو مشاركة تتفق مع الاستقلال والسلامة الإقليمية والسيادة السورية وتعالج الحاجة الملحة للقضايا الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب السوري.

وفي الوقت نفسه، يلزم اتخاذ خطوات ملموسة لإزالة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس على حد سواء، ولا سيما التأخير في منح الموافقات المطلوبة لقوافل المعونة الإنسانية.

إن اندلاع الأعمال العدائية مؤخراً في شمال غربي سورية في 21 آذار/مارس يذكّرنا مرة أخرى بالعوائق الخطيرة التي تعترض جهودنا. وتدين الهند بشدة الهجوم على المستشفى الجراحي في الأتارب الذي أسفر عن مقتل مدنيين أبرياء. وقد أكدت الهند باستمرار على ضرورة حماية العاملين في مجال الصحة والشؤون الإنسانية. كما أكدنا على أنه لا يمكننا السماح للإرهابيين بالاستفادة أكثر من ذلك من الحالة وأنه ينبغي للمجلس أن يتكلم بصوت واحد عن الإرهاب. وينبغي ألا نغفل عن الحاجة إلى مكافحة الإرهابيين والجماعات الإرهابية بحزم.

ونرحب باسـتضـافة مؤتمر بروكسـل الخامس للمانحين اليوم وغداً، 29 و 30 آذار/مارس، ونظل على اقتناع بأن الجهود الرامية إلى تحسـين الحالة الإنسـانية في سـورية سـيؤثر تأثيراً إيجابياً على المسـار السياسي أيضاً. إننا بحاجة إلى المشاركة في إعادة إعمار سورية كذلك.

من جانبنا، وكما ذكرنا سابقا، قدمت الهند بالفعل مساعدات طبية وغذائية فورية إلى سورية مؤخرا، بالإضـافة إلى مشـاريعها للتعاون الإنمائي، بما في ذلك 265 مليون دولار في شكل قروض ميسرة ومبادرات كبيرة لتنمية الموارد البشرية في إطار برنامجنا للتعاون الفني. وقد استفاد أكثر من 500 سوري متضـرر من النزاع من مخيمنا في دمشـق لتركيب الأطراف الاصـطناعية المعروفة باسـم قدم جايبور - والتي تصـنعها منظمة باغوان ماهافير فيكلانغ سـهاياتا سـاميتي، ومقرها جايبور في الهند. واضـطلعنا بمبادرة طرف جايبور الاصـطناعي تحت شـعار ”الهند من أجل الإنسـانية“. ونحن بالتأكيد بحاجة إلى الإنسـانية الآن أكثر من أي وقت مضى في خضم الأزمة الإنسانية التي تواجه سورية.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على الإدارة الناجحة لمجلس الأمن في هذا الشهر.

وأشكر السيد مارك لوكوك والسيدة هنرييتا فور والدكتورة أماني بلور على إحاطاتهم.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع النزاع المأساوي الطويل في سورية الذي أسفر عن معضلة هائلة فيما يتعلق باللاجئين والتشرد الداخلي وعن أزمة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها.

وتواجه سورية، وهي البلد الذي كان ينعم بالسلام والازدهار، أكبر أزمة اقتصادية في ظل انخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة 99 في المائة، كما سمعنا اليوم. وفي الوقت الذي نتحدث فيه، يعاني حوالي 60 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي. وحدثت زيادة بنسبة تزيد على 200 في المائة في تكلفة سلة الأغذية المتوسطة في العام الماضي، مما جعل الغذاء غير ميسور التكلفة بالنسبة للأسر العادية.

وبالإضافة إلى ذلك، حُرم جيل من الأطفال في سورية من طفولتهم، حيث أن كل ما عرفوه هو النزاع والعنف. ويتعين على العديد من الأطفال إعالة أسرهم من خلال البحث عن الطعام بدلا من الذهاب إلى المدرسة والحلم بمستقبل مشرق ومفعم بالأمل.

إن الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في سورية وعمرها 10 سنوات، وهي من صنع الإنسان، غير مقبولة ببساطة بالنسبة لكينيا ولا ينبغي أن تكون مقبولة لهذا المجلس. ويقع على المجلس التزام أخلاقي بالعمل والتصرف بحزم لتخفيف المعاناة التي طال أمدها. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، ثمة أهمية أساسية لأن يجري إيصال المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ دون عوائق ودون عراقيل من أجل الوصول إلى أشد الناس احتياجا. ويجب ترشيد المساعدة عبر الحدود وعبر خطوط النزاع وتعزيزها وتفعيلها بما يتماشى مع الالتزامات المنطبقة والقانون الدولي الإنساني.

ثانيا، يجب حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويستهدف الإرهابيون والجماعات المسلحة العاملين في المجال الإنساني بانتظام، بما في ذلك داخل المخيمات التي تستضيف الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال. وينبغي إعطاء الأولوية لوقف الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك تلك التي تشنها الجماعات الإرهابية، لجعل إيصال المساعدة الإنسانية أمرا ممكنا.

ثالثا، من المهم الشروع في التركيز على تنفيذ استجابة إنمائية قائمة على تعزيز القدرة على الصمود للأزمة في سورية، والتي تشمل إعادة بناء البنية التحتية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات وإرساء تدابير للتماسك الاجتماعي. فقد تحملت قدرة الشعب السوري الاستثنائية على الصمود فوق طاقتها، حيث كان عليهم أن يتأقلموا مع النزاع لفترة طويلة للغاية. ولذلك، نرى ميزة في إعادة بناء هذه القدرة على الصمود من خلال الانتقال التدريجي نحو الانتعاش والتحول.

رابعا، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في توفير الدعم الإنساني الذي توجد حاجة ماسة إليه. وتقدر كينيا البلدان والمؤسسات التي وقفت إلى جانب الشعب السوري بتقديم دعمها السخي.

ونثني على الاتحاد الأوروبي لعقده المؤتمر الدولي الخامس للمانحين لسـورية في بروكسـل، الذي يبدأ اليوم، ونأمل في نجاحه. كما نشيد بالوزراء الذين تعهدوا اليوم بزيادة مساعداتهم للشعب السوري.

وكما نعلم، فإن الحل المسـتدام الوحيد للأزمة الإنسـانية يكمن في إيجاد حل سـياسـي للنزاع في سورية. ومما يؤسف له أن هذا النزاع أثار اهتماما خارجيا كبيرا.

ويجب عدم السماح للمصالح الأجنبية المتباينة بتبديد آمال الشعب السوري في مستقبل مشرق خال من النزاعات. ونحث الدول الأجنبية، بما في ذلك أعضاء المجلس، التي لها مصلحة في سورية على تنحية خلافاتها جانبا والعمل معا لتسـهيل التوصـل إلى توافق الآراء المنشـود منذ فترة طويلة من أجل بلوغ حل سياسي في إطار عملية شاملة للجميع، يقودها السوريون ويمسكون بزمامها.

ونظل مقتنعين بضـرورة أن يجد النظام المتعدد الأطراف، ولا سـيما مجلس الأمن، سـبلا لإيجاد توافق في الآراء ونُهج تعاونية وتيسـير ذلك من أجل تحقيق ما يسـتحقه شـعب سـورية ويتوق إليه منذ أمد طويل من سـلام ومصـالحة وكرامة. وقد حان وقت القيام بذلك. إن الشـعب السـوري والعالم يتوقعان من المجلس والنظام المتعدد الأطراف أن يقدما حلولا حقيقية. وستواصل كينيا إثارة هذه النقطة في كل مكان.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمديرة التنفيذية هنرييتا فور والدكتورة بلور على إحاطاتهم، وأشكركم، أيها الوزير بلينكن، على عقد جلستنا وعلى الرئاسة الناجحة للولايات المتحدة خلال شهر آذار/مارس. وأرحب أيضا بممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

كما سمعنا، يصادف هذا الشهر مرور عقد على بداية النزاع في سورية – 10 سنوات استمرت خلالها معاناة السكان المدنيين، بدءا بالعدد الكبير من الأرواح البشرية التي أُزهقت لدرجة أن المنظمات الدولية أشارت إلى استحالة الاحتفاظ بسجل يتضمن أرقاما دقيقة ومحددة عنها. ووصلت مدة النزاع إلى فترة الحربين العالميتين مجتمعتين، الأمر الذي شكك بالفعل بصورة خطيرة في قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على السلام.

ونعرب عن إدانتنا الشديدة للهجمات الأخيرة في شمال غرب سورية، التي أثرت على عمليات معبر باب الهوى الحدودي، كما ندين الهجوم على مستشفى الأتارب، الذي أسفر عن وفاة سبعة مدنيين وجرح أكثر من 12 آخرين، من بينهم عاملون في المجال الطبي.

ويجب حماية البنية التحتية الأساسية للسكان المدنيين، مثل الوحدات الطبية، في جميع الأوقات، ويُحظر بتاتا شن هجمات على هذه المرافق. وبالإضافة إلى كون تلك الهجمات تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، فإنها تشكل جرائم حرب ولا يمكن أن تمر دون عقاب. ونتفق مع أولئك الذين قالوا هذا من قبل، ولكن يجدر التذكير بضرورة توقف العنف وبأنه يجب علينا أن نوفر حيزا ملائما بقدر أكبر للعمل الدبلوماسي.

ويجب على المجلس أن ينظر بشكل شامل في العواقب الإنسانية للنزاع. ومن الأمثلة على ذلك الحاجة إلى زيادة الوعي بتأثير النزاع على الصحة البدنية والنفسية للناس. والحقيقة المرة هي أن الخسائر البشرية والمادية خلفت أيضا آثارا عميقة وغير مرئية على الأفراد. وقدمت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا بين الشباب السوريين، أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيانات مثيرة للقلق: حيث يعاني 73 في المائة من الشباب الذين أجريت معهم مقابلات من الاكتئاب ويعاني 54 في المائة من القلق، فضلا عن أنواع أخرى من اضطرابات الصحة النفسية. ويشير الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إلى أن الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي هو أحد احتياجاتهم الرئيسية. وإذا لم نتخذ أي إجراء الآن، فإننا سنفقد جيلا كاملا ستظل أشباح هذه الحرب تقض مضجعه دائما.

إن الصحة البدنية والعقلية للأطفال، ولا سيما أولئك الذين شردهم العنف أو الذين يواجهون صعوبة أكبر في الحصول على الغذاء أو الذهاب إلى المدارس، عرضة بشكل خاص لآثار النزاع. وستصبح الآثار على الصحة العقلية للأطفال أكثر وضوحا في الأجل الطويل، ولكن لا بد من إدماج خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في الاستجابات الإنسانية الآن. وقد قدر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في أعقاب زيارته الأخيرة إلى مخيم الهول، أن هذه ربما تكون أسوأ أزمة تتعلق بحماية الأطفال واجهتها منظمته على الإطلاق، معتبرا أن سماح المجتمع الدولي باستمرار هذه الحالة فضيحة. فيجب أن

نعطي الأولوية لمخيم الهول كحالة طوارئ وأن نبحث عن حلول تضع مصالح الأطفال فوق كل الاعتبارات السياسية.

وتعتمد المساعدة والخدمات التي يحتاجها السكان السوريون على وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب ومن دون عوائق. وتحقيقا لهذه الغاية، يكتسي معبر باب الهوى الحدودي أهمية حيوية لإيصال المساعدات الإنسانية الضرورية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والأدوية، إلى شمال غرب سورية. ولا يمكن استبدال العمليات الإنسانية عند هذا المعبر الحدودي بالطرق العابرة لخطوط التماس. ولذلك فإننا نؤيد تجديد الإذن بهذا العبور كحد أدنى. وتعيد الإحاطتان اللتان قدمهما اليوم ممثلا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسف تأكيد هذه النقطة. ومن غير المقبول أن تصبح المساعدة الإنسانية رهينة للنزاع.

ومن المهم بنفس القدر تحسين تدفق المساعدات الإنسانية. يجب تقليل زمن الموافقة. ولا بد، في السياق الحالي للجائحة والتوزيع الوشيك للقاحات مرض فيروس كورونا، من وجود آليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

ويجب علينا أن نعمل من دون مزيد من التأخير، حتى تتاح لملايين الأطفال السوريين دون سن العاشرة، الذين لم يعرفوا أي واقع آخر سوى الحرب، فرصة لمعرفة معنى العيش في سلام. إننا مدينون لهم أصلا بـ 10 سنوات. فإلى متى نجعلهم ينتظرون؟

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبده أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أهنئ معالي السـيد أنتوني بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، على الطريقة الممتازة التي أدار بها بلده، من خلال ممثلته الدائمة، أعمال مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس هذا.

لقد أظهرت إحاطات المجلس عن الحالة الإنسـانية، في عدة مناسـبات، مدى القلق الذي تثيره الحالة. واليوم، مرة أخرى، ينبغي أن تدفعنا إحاطتا السـيد مارك لوكوك والسـيدة هنرييتا فور بشـأن الحالة الإنسـانية في سـورية إلى أن نكون أكثر التزاما بإيجاد حلول عاجلة. ويدعو نداء السـيدة أماني بلور المؤثر ببساطة إلى اتخاذ إجراء.

فقد أدى ما يقرب من عقد من الحرب إلى زج السـوريين في دوامة من اليأس والعوز لا تزال تزداد سوءا وهم الآن يواجهون مستويات غير مسبوقة من الجوع، مما خلف ملايين الناس عرضة للخطر الشديد. وأدى ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسـعار الضـروريات الأسـاسـية وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سورية، التي فاقمتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويدعو وفد بلدي مرة أخرى، في هذا السياق الذي يتسم بالحاجة الإنسـانية الهائلة في جميع أنحاء سورية، إلى مزيد من التعاون بين الأطراف المعنية من أجل إيصال المعونة والمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في البلد بشـكل آمن ومن دون عوائق ومحايد. ويكرر وفد بلدي في هذا الصـدد دعمه القوي للآليات العابرة للحدود والخطوط والعابرة لخطوط التماس التي تظل أداة أساسية لإنقاذ حياة ملايين السوريين. ولذلك، من الضروري أن تواصل هذه الآليات تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة، وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

ولا يزال يسـاور وفد بلدي القلق إزاء ملايين السـوريين المقيمين في مخيمات مختلفة وغيرها من المستوطنات غير الرسمية التي لا تملك الوسائل لتنفيذ تدابير الحماية اللازمة ضد كوفيد-19، بالإضافة إلى المحن الأخرى التي تواجه هؤلاء الناس على أسـاس يومي. ولم يعد هذا الوقت مناسـبا للتردد أو التراجع إلى مواقف جيوسـتراتيجية، بل للاتفاق على الحاجة الحتمية لإنقاذ أرواح الأبرياء، بما في ذلك جيل كامل من الأطفال الذين لم يعرفوا سـوى الحرمان وعدم الحصـول على التعليم وصـدمة الحرب على مدى عقد من الزمن. إن مستقبل سورية، من خلال هؤلاء الأطفال، هو الذي يتعرض للخطر إذا لم تتمكن الأطراف الفاعلة في النزاع ومؤيدوها من التوصـل إلى اتفاق بشـأن هذا الجانب الحاسـم من الأزمة. كما نود أن نحث جميع أطراف النزاع على إيجاد حل دائم لمحطة لمياه علوك وضـمان حصـول مئات الآلاف من الأشـخاص، بمن فيهم النازحون في المخيمات، على المياه النظيفة.

وكذلك لا يزال يساور النيجر القلق بشأن استمرار الأعمال العدائية في الأجزاء الشمالية من سورية. ونحث جميع الأطراف على التقيد بأحكام وقف إطلاق النار والاتفاقات السـابقة، بما في ذلك التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنسـاني وقانون حقوق الإنسـان بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. فعلى سـبيل المثال، ندين الموجة الأخيرة من الهجمات في شـمال غرب سـورية التي أسـفرت عن إصـابات وخسـائر في

الأرواح. وبالمثل، فإن استمرار وجود القوات الأجنبية – فضلا عن التدخل الخارجي، لا سيما فيما يتعلق بدعم هذه الجماعات المسلحة – يسهم في تفاقم التوترات والأعمال العدائية ويجب وقفه.

وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن يكرر التأكيد على أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار والحاجة إلى جهد مشترك وجماعي يهدف إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 يجب ألا يصرفا انتباهنا عن مكافحة الإرهاب، لا سيما وأن الوقائع أظهرت أن الجماعات الإرهابية التي تتجاهل دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار تحاول الاستفادة من الحالة الراهنة لإعادة تجميع صفوفها واستعادة الأراضي التي خسرتها. والنيجر، بوصفها بلدا من بلدان الساحل يواجه نفس التحديات في مكافحة الإرهاب، تستنكر وتدين موقفها.

وفي الختام، وإذ يواصل الشعب السوري مواجهة هذه الأزمة الإنسانية الرهيبة والنزاع الدائر وجائحة كوفيد-19، نحث المجتمع الدولي على مواصلة تدفق التضامن تجاه الشعب السوري الذي عانى كثيرا. وكما قال مارك لوكوك، يجب تكثيف المساعدات لسورية الآن أكثر من أي وقت مضى ونكرر دعوة الأمين العام إلى رفع أو تخفيف الجزاءات في هذا الوقت العصيب على الشعب السوري، الذي يقع في نهاية المطاف ضحية لهذه التدابير. وينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام المقبل عن المسألة قيد النظر تقييما لأثر الجزاءات الانفرادية على الظروف المعيشية للشعب السوري. إن المعاناة والإحباط يولدان اليأس، الذي يغذي بدوره العنف. لنجلب الأمل إلى سورية ونساعد السوريين على إعادة بناء بلد ينعم بالمصالحة والسلام والعدالة والازدهار. وهذا أمر ممكن بالتأكيد.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كنغ

أنا أيضـــا أشـكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والســيدة هنرييتا فور والســيدة أماني بلور على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد تحمّل الشـعب السـوري على مدى عقد من الزمن مخاطر الحرب وما ترتب عنها من آثار على حياتهم في إحدى أسـوأ الأزمات الإنسـانية التي شـهدها العالم على الإطلاق. ويزيد من تفاقم الحالة المزرية في البلد مزيج من العوامل بما في ذلك التدهور الاجتماعي والاقتصـادي الشـديد الذي عجّل بنقص السـلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي، علاوة على الأحداث المناخية الشديدة والجائحة العالمية. وبالتالي فإن تقديم المساعدة الإنسـانية في الوقت المناسب وبطريقة آمنة مستدامة ودون عوائق بالتنسيق مع الحكومة السورية وتمشـيا مع المبادئ الإنسـانية يظل أمرا حتميا لصـون الكرامة الإنسـانية للمحتاجين. ولا تزال الآلية العابرة للحدود تؤدي دورا حاسـما في هذا الصـدد ويجب الحفاظ عليها وتوسـيع نطاقها لتلبية الاحتياجات الإنسـانية المتزايدة بشدة في جميع أنحاء البلد. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز المساعدة والوصول من خلال عدة طرق لتكملة الآلية وسد الثغرات القائمة.

واسـتمرت زيادة حالات الإصـابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الارتفاع في سـورية في الأسـابيع الأخيرة. ولا يزال أولئك الذين يقيمون في مناطق مكتظة بالسـكان مثل مخيمات المشـردين داخليا وغيرها من الأحياء العشـوائية التي تفتقر إلى الوسـائل اللازمة لتنفيذ تدابير الحماية أكثر عرضـة للإصـابة بالفيروس. عليه، فإن التوزيع العادل والفعال للقاحات كوفيد-19 عنصـر هام في الاسـتجابة الإنسـانية الشـاملة. ونشـيد بالدور الحيوي لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصـعيد العالمي في هذا الصـدد من خلال توفير أول شـحنة من اللقاحات. ونأمل أن يبدأ توزيعها قريبا للتخفيف من الآثار الصـحية والاقتصادية للجائحة.

ويجب أن تظل حماية المدنيين والهياكل المدنية التي لا غنى عنها لبقائهم على رأس الأولويات. ولا يزال انعدام الأمن مستمرا على الرغم من وقف إطلاق النار في الشمال الغربي والنداءات العديدة بالوقف الفوري للأعمال العدائية على الصعيد الوطني. وما زلنا نشعر بالجزع إزاء الهجمات العشوائية على المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنسـاني. وندين بشـدة هذه الأعمال التي تشـكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني، ونكرر التأكيد على وجوب مساءلة مرتكبيها لمنع الإفلات من العقاب وتعزيز الثقة في العدالة.

لقد قضـت عشـر سـنوات من الحرب على البنية التحتية الحيوية في سـورية، وأعاقت توفير الرعاية الصـحية وحرمت مئات الآلاف من الأطفال من حقهم في التعليم وشـردت الملايين، وحولتهم من مواطنين عاديين إلى لاجئين ومشردين داخليا. ونجدد مناشدتنا للمجتمع الدولي للمساهمة في جهود إعادة إعمار البلد لدعم انتعاشها على المدى الطويل بما يحقق صالح الشعب السوري.

ونحث بقوة جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة وتلبية الاحتياجات الصـحية الملحة في مخيمات المشـردين. وعلاوة على ذلك، نؤكد أهمية السـعي إلى إيجاد حل مسـتدام للانقطاعات المتكررة في إمدادات المياه في الجزء الشمال الشرقي. إن الحصول على إمدادات آمنة وموثوقة

من المياه وخدمات الصرف الصحي أمر أساسي للحفاظ على صحة الناس، لا سيما عندما نأخذ الجائحة في الاعتبار.

وتستمر الحالة الإنسانية في سورية سوءا وسيعرقل تحقيق الاستقرار عدم وجود عملية سياسية بملكية وقيادة سورية وفقا للقرار 2254 (2015). ويتعين على المجتمع الدولي الالتزام بمساعدة سورية وشعبها من خلال اتخاذ الإجراءات الإيجابية والعملية. ويجب وضع حد لتسييس الحالة الإنسانية الخطيرة. وهذا يتطلب رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية التي تعمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتتعارض مع القانون الدولي. وهي تعوق أيضا نقل المعونة الإنسانية على الرغم من الإعفاءات لأسباب إنسانية. كما تتطلب نهجا هادفا وتعاونيا لمكافحة الإرهاب وإزالة جميع القوات الأجنبية غير المرخص لها الموجودة في سورية في انتهاك لسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وأختتم بأن أكرر تأكيد التزام سانت فنسنت وجزر غرينادين بدعم سورية وشعبها حتى يتمكنا من تجاوز اليأس والمعاناة اللذين لا يوصفان بسبب هذا النزاع الذي طال أمده.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أبدأ بالترحيب بمشاركة الممثلين على المستوى الوزاري في جلسة اليوم. وأشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة هنرييتا فور والسيدة أماني بلور على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة للنزاع في سورية. ولكن لا يبدو أن هناك نهاية محتملة للمعاناة والخسائر التي لا توصف للشعب السوري. يلاحظ وفد بلدنا بقلق بالغ تردي الحالة الإنسانية وتفاقمها في البلد بسبب أثر المصاعب الاقتصادية ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومما يبعث على الأسى أننا نسمع في كل مرة يجتمع فيها المجلس بشأن هذا الموضوع عن تزايد أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمدنيين والمرافق المدنية التي تتعرض للهجوم، في جملة أمور.

وعلى الرغم من أن السنة الماضية كانت أهدأ فترة في النزاع ما زال عدم الاستقرار يؤثر على حماية المدنيين وسبل عيشهم في جميع أنحاء البلد. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها الأطراف المعنية للحفاظ على وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية. ولكننا نلاحظ مع الشعور بالقلق التوتر الذي حدث مؤخرا والذي أفيد أنه تسبب في وقوع الإصابات بين المدنيين وتدمير أهداف مدنية.

ويتحمل الأطفال والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة وطأة المصاعب في جميع الأزمات. ويكبر نصف الأطفال في سورية دون أن يعرفوا معنى السلام ويفتقرون إلى التعليم والخدمات الأساسية الأخرى. ولا يمكنهم خسارة مستقبلهم.

ولمواجهة الحالة الراهنة من المهم الحفاظ على إيصال المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة مستمرة ودون عوائق. ومن المشجع أن المساعدة ما تزال تصل إلى المحتاجين في جميع المحافظات. وبما أن الحاجة لا تزال ملحة فإننا نحث جميع الأطراف والأمم المتحدة على زيادة التنسيق فيما بينها لضمان إيصال الإغاثة الإنسانية في الوقت المناسب. وينبغي للأطراف أن تيسر تقديم هذه الإغاثة بتسريع منح الموافقات، وخاصة بسبب النقص في الإمدادات الطبية في الشمال الشرقي من البلد. وندعو أيضا إلى التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر وإلى مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة في الجهود الرامية لإقامة منفذ عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي.

وفيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، تشيد فييت نام بالمساهمات الهائلة التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليون والجهات المانحة، فضلا عن جميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان. ونشيد بمختلف الجهود المبذولة لتحسين الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار مؤتمرات بروكسل. ونود أن نؤكد في الوقت نفسه أهمية تنسيق الجهود الدولية لتحقيق النتيجة المرجوة.

ونظرا للموجة الثانية من كوفيد-19 نؤكد مجدداً أهمية المساعدة في تعزيز قدرة سورية على التأهب والاستجابة لها. ويسرنا أن نرى مبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي ونتطلع إلى تنفيذها. ويؤيد وفد بلدنا أيضا نداء الأمين العام برفع الجزاءات التي تعوق الاستجابة الإنسانية لهذه الجائحة.

وغني عن القول أن المساعدة الإنسانية لن تكون كافية أبدا لأننا ما نزال بحاجة إلى ”مخرج“ أي حل طويل الأجل ومستدام للأزمة التي طال أمدها. وإلا سيتعين علينا العودة إلى هذه القاعة مرارا وتكرارا لنسمع عن محنة الشعب السوري. ويتمثل الطريق الوحيد لإيجاد مخرج في الحل السياسي، وأن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك الحل الذي طال انتظاره هي وحدة المجتمع الدولي واحترام القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، يُتوقع من مجلس الأمن أن يؤدي دورا حيويا في نجاح عملية السلام بتعزيز الثقة والحوار وتجنب الانقسام والتسييس. وسنواصل العمل في هذا الاتجاه.

ختاماً، يود وفد بلدي أن يكرر تأكيد دفاعنا القوي عن إيجاد حل سياسي شامل وجامع يقوده السوريون ويملكون زمامه وتيسره الأمم المتحدة، وفقاً للقرار 2254 (2015) وبما يتماشى تماماً مع القانون الدولي.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

سمعنا مؤخراً من الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة عن خطر الجوع في سورية في عام 2021. إن ذلك لا يترك مجالاً للشك في الضرورة الملحة لحشد المساعدة الدولية لمواجهة هذا التحدي الحاسم.

وفي حين أن توفير الغذاء وغيره من المساعدات الإنسانية للمحتاجين أمر ضروري ويجب متابعته كأولوية عالية، فإنه لا يمكن أن يحل بمفرده المشكلة في المدى الطويل. ومهما كانت أهمية تقديم المساعدة الإنسانية، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل التدابير الأساسية التي يتعين اتخاذها لضمان السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في البلد.

إن أول وأهم هذه الأعمال هو ضمان سيادة سورية الكاملة وسلامتها الإقليمية من خلال اجتثاث شأفة جميع الإرهابيين وسحب القوات الأجنبية غير المدعوة وإنهاء الاحتلال وتأمين حدودها.

وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بناء البنى التحتية الحيوية للبلد وزيادة تحسين الظروف المؤاتية لعودة جميع اللاجئين والنازحين، فضلاً عن حفز المزيد من التقدم في العملية السياسية.

ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ويجب تسويته سلمياً وبما يتفق تماماً مع القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التوصل إلى حل سياسي بمعزل عن غيره أو بين عشية وضحاها، ولا ينبغي اعتبار إحراز تقدم في هذا المجال شرطاً مسبقاً لتقديم المساعدة في إحراز تقدم في مجالات أخرى.

إن تسييس المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين والنازحين أو فرض عقوبات أحادية الجانب أمر مؤلم، لأنها لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة والحزن للشعب السوري الذي يعاني بالفعل بشدة من محن أخرى، ولا سيما جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي حين أثرت عشر سنوات من النزاع سلباً على الوضع الاقتصادي في سورية، فليس هنالك من حاجة إلى توضيح الآثار المدمرة للجزاءات الأحادية الجانب التي تزيد من تدهور الوضع الاقتصادي في البلد. وقد أصبح من الواضح تماماً الآن أن بعض البلدان تنوي، من خلال فرض الجزاءات، تحقيق الأهداف التي فشلت في تحقيقها بالوسائل العسكرية أو النفوذ السياسي. ومن خلال فرض الجزاءات، تعاقب هذه البلدان الشعب السوري بأسره وتزيد الطين بلة بالنسبة لأضعف شرائح المجتمع.

ولا يجوز لأي دولة أن تستخدم تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي نوع آخر من التدابير، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية، لإجبار دولة أخرى. إن استخدام الغذاء والدواء كسلاح وتعريض الأمن الغذائي لدولة ما للخطر أمر غير عادل وغير مقبول، وما يسمى بالإعفاءات لأغراض إنسانية ليست حلا سحريا، لأنها عملياً لا تعمل ضمن شبكة الجزاءات الواسعة والمعقدة.

إن الجزاءات الأحادية الجانب، بوصفها أداة للعقاب الجماعي لدول بأكملها، تشكل انتهاكات صارخة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ولذلك يجب رفعها فوراً.

ونجدد الدعوة إلى حشد المساعدات الدولية لمعالجة الوضع الإنساني الحالي في سورية، مع التأكيد على أن الحل على المدى الطويل يتمثل في العمل على إنهاء النزاع وضمان سيادة سورية الكاملة وسلامتها الإقليمية وإلغاء العقوبات الأحادية الجانب وتجنب تسييس القضايا الإنسانية مثل إعادة الإعمار وعودة اللاجئين والنازحين.

إن إيران، بدورها، ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة وستواصل دعم عملية سياسية يقودها السوريون حقاً ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، فضلاً عن مساعدة الشعب والحكومة السورية على استعادة وحدة بلدهم وسلامته الإقليمية.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

مجدداً، تواصل بعض الدول الأعضاء استغلال منصة مجلس الأمن لتسييس العمل الإنساني في الجمهورية العربية السورية والمناقشات المتصلة به والترويج لنظرة انتقائية منحازة للوضع الإنساني فيها. لقد ظهر جلياً في هذه الجلسة تركيز بيانات تلك الدول على خدمة أهدافها، بما في ذلك سعيها المحموم لتمديد آلية إدخال المساعدات عبر الحدود وتعزيزها، وفي نفس الوقت تتجاهل بشكل متعمد الآثار الكارثية للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها هذه الدول على الشعب السوري. مما يوضح بأن تلك الدول لا تتطلع إلى عمل إنساني حقيقي، وإنما لتحقيق أهداف سياسية عبر استغلال الوضع الإنساني.

لقد كان من الأجدى أن تغتنم وفود تلك الدول - وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - هذه الجلسة الرفيعة المستوى للتبرؤ من سياساتها الفاشلة خلال الأعوام العشر الماضية والتي أوصلت سورية إلى هذه الحالة المأساوية. ألم يكن من الأجدى أن تعلن الولايات المتحدة عن إنهاء احتلالها للأراضي السورية ووقف دعمها للميلشيات الانفصالية ووقف عمليات نهب الثروات السورية؟ ألم يكن من الأجدى مطالبة النظام التركي بسحب قواته العسكرية من الأراضي السورية والكف عن دعمه للتنظيمات الإرهابية والكيانات المرتبطة بها؟ ألم يكن من الأجدى التحدث بصوتٍ واحدٍ ضد كل من يقوم بحرمان السوريين من الحصول على مقدراتهم الاقتصادية التي هم بحاجة ماسة لها؟

إن مواقف بعض الدول التي استمعنا لها اليوم في هذه الجلسة لا تساعد بأي حال على الارتقاء بالوضع الإنساني في بلدي سورية، لأن تكريس لغة فرض الإملاءات، وتكرار اللاءات، ومشروطية إعادة الإعمار، وتجاهل الدعوات لرفع التدابير القسرية، وعرقلة عودة المهجرين، هي كلها عوامل لا تسهم في إرساء البيئة المؤاتية للحل السياسي وإعادة الأمن والاستقرار إلى سورية.

كنا نتطلع إلى أن تكون إحاطة السيد لوكوك اليوم أكثر توازناً، وأن تشير إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة السورية لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. كنا ننتظر أن تشير إلى الآثار الكارثية للإجراءات القسرية اللاشرعية على الشعب السوري، وأيضاً إلى استهداف التنظيمات الإرهابية المدعومة من الاحتلال التركي حيين اثنين في مدينة حلب بالقذائف الصاروخية والذي تسبب باستشهاد مدنيين اثنين وإصابة عدد آخر بجروح من بينهم أطفال. إن الحكومة السورية تجدد التأكيد على أنها المعني الأساسي بشؤون الشعب السوري واحتياجاته، وأن مركز العمل الإنساني في سورية هو العاصمة دمشق، وليس أي مدينة أخرى في دول الجوار أو ما وراءها، وهذا أبسط ما يعنيه احترام مبدأ سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها الذي تؤكده جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالوضع في سورية. أيضاً ضرورة الانخراط في تعاونٍ بنّاء وتنسيق فاعل مع الحكومة السورية لتعزيز العمل الإنساني ودعم جهودها وشركائها في تقديم المساعدات الإنسانية وإيصالها لمستحقيها، بما يحقق تحسناً نوعياً ملموساً.

وفيما يتعلق بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود، فإن الحكومة السورية عبّرت مراراً وتكراراً عن مشاغلها الجدية إزاء هذه الآلية، وخاصةً لجهة انتهاكها لمبدأ سيادة ووحدة الأراضي السورية ولضوابط العمل الإنساني التي أرساها قرار الجمعية العامة 182/46. إن الحكومة السورية، وانطلاقاً من حرصها على تحسين الوضع الإنساني وتلبية احتياجات السوريين على جميع أراضيها، بادرت إلى تعزيز آلية إيصال

المســـــاعدات عبر الخطوط آخذة بعين الاعتبار أن الظروف التي رافقت اتخاذ القرار 2165 (2014) في 14 تموز/يوليو 2014 لم تعد قائمة. وفي هذا الصـــدد، أود أن أشـــير باختصـــار إلى جملة من العيوب الجسيمة التي رافقت تطبيق آلية إدخال المساعدات عبر الحدود:

إن ما تسـمى آلية الرصـد أظهرت على مدى السـنوات الماضـية عجز القائمين عليها عن ضـمان معايير التحقق والدقة التي تكفل المصـــــداقية والمهنية واجبة الاحترام. وللأســـف فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية في مدينة غازي عنتاب التركية لا يلتزم بضـوابط العمل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ما يؤدي إلى استغلاله كأداة خدمة لأجندات بعض الدول.

إن آلية التوزيع تمثل الجانب الأخطر في عملية إدخال المســـاعدات عبر الحدود جراء انعدام الشـفافية وعدم تحديد هوية الأطراف الثالثة أو الشـركاء الذين يشـير مكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية إليهم في تقاريره إلى جانب ما أظهرته تجربة السـنوات الماضـية من اسـتيلاء التنظيمات الإرهابية على الكم الأكبر من المســـاعدات الإنســـانية التي تضـــعها الأمم المتحدة عند الحدود واســـتخدامها لتمويل أنشطتها الإرهابية وكسب الولاءات وتجنيد إرهابيين جدد إضافة إلى أن هذه الآلية أتاحت للنظام التركي حرية الحركة في دعم التنظيمات الإرهابية ومواصـــــلة ممارســـاته الرامية إلى تغيير الطابع الديموغرافي وفرض إجراءات التتريك والليرة التركية والمناهج الدراسية التركية في المناطق التي يحتلها.

إن الحكومة السـورية، والتزاماً منها بإيصـال المسـاعدات الإنسـانية إلى جميع المناطق بما في ذلك عبر الحدود، تشدد على أهمية الممرات الإنسانية التي يتم فتحها بالتعاون مع الأصدقاء الروس ومنها الممر الذي افتتحته مؤخرا في ســـراقب، وتدين في الوقت ذاته قيام التنظيمات الإرهابية بمنع أهلنا في إدلب من الخروج عبر تلك الممرات الإنسانية واحتجازهم رهائن ودروعا بشرية وتعتبر تجاهل بعض الدول المتعمد لهذه الممارســـات التي تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنســـاني، دعما لاســـتمرار ســـيطرة التنظيمات الإرهابية على إدلب.

ومن المسـتهجن سـماع تصـريحات بعض الدول التي تلقي باللوم على الحكومة السـورية في كل ما يتعلق بالمأساة الإنسانية التي يعيشها شعبها. لقد بات العالم اليوم يدرك أن هذه التصريحات ليست سوى جزءا من حملة تضـــليل للرأي العام لجذب تعاطفه، من أجل إقناعه بأن هذه الدول لا علاقة لها بما حل بسـورية بعد 10 سـنوات من الحرب الإرهابية الموجهة ضـدها. مع ذلك، ورغم حجم المعلومات المضـللة الواردة في تلك التصـريحات، فإنها لا تسـتطيع إقناع أحد بأن هذه البلدان ليسـت مسـؤولة عن جلب آلاف الإرهابيين الأجانب إلى سورية. والأسوأ من ذلك أن هذه الحكومات ترفض الآن إعادة الإرهابيين إلى بلدانهم الأصلية لمحاكمتهم على جرائمهم وإعادة تأهيل نسائهم وأطفالهم وإعادة إدماجهم. ويريدون من الذين يستمعون إلى تصريحاتهم أن يعتقدوا أن الإجراءات القسرية الأحادية غير المشروعة التي فرضتها هذه الحكومات ضد الشعب السوري، وآخرها ما يسمى بـــ "قانون قيصر"، لا تمثل إرهابًا اقتصاديًا وعقابًا جماعيًا، لا علاقة له بالأزمة الاقتصادية التي يعيشها الشعب السوري. يريدون منا أن نعتقد أن فرض شروط على إعادة الإعمار لا يعيق توفير بيئة مواتية للعودة الطوعية والكريمة للاجئين والنازحين إلى مناطقهم، أو أنه قد يتســـبب في أزمة لاجئين جديدة. يريدون منا أن نصـدق أن مؤتمر بروكسـل المنعقد اليوم هو منتدى لمسـاعدة السوريين، بينما هو مجرد استعراض عديم الجدوى بسبب إقصاء الحكومة السورية، ويشكل منصة لاستهداف الحكومة السـورية وتشـويه صـورتها. في الختام، أشـدد على أن مناقشـات مجلس الأمن لا يمكن أن تحقق تقدمًا من خلال البيانات الاستفزازية واستخدام مصطلحات غير ملائمة ووقحة في بعض الأحيان. ولا يمكن إحراز تقدم إلا من خلال الحوار المفتوح والبناء القائم على الاحترام المتبادل بين الدول الأعضـــاء، مع مراعاة وجهات نظر البلدان المعنية بالمناقشة.

المرفق العشرون

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لوكوك والمديرة التنفيذية لليونيسف فور، على إحاطتيهما الثاقبتين. وأحيي الدكتورة أماني بلور، التي أنقذت بشجاعة أرواحا لا حصر لها في مستشفى تحت الأرض في الغوطة الشرقية.

في آذار/مارس 2011، اعتقل النظام السوري متظاهرين في درعا وقام بتعذيبهم. وكان هؤلاء الشباب يريدون التعبير عن رغبتهم في العيش في مجتمع ديمقراطي وحر. وكانت تلك بداية حرب الأسد المروعة ضد شعبه.

ومرت عشر سنوات على ذلك. ومنذ ذلك الحين، لم نتمكن نحن المجتمع الدولي من إنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في سورية. والأرقام مروعة. حيث أجبر أكثر من 60 في المائة من سكان سورية قبل الحرب على الفرار من ديارهم. ولقي أكثر من نصف مليون شخص حتفهم. ويعيش في داخل سورية، أكثر من 80 في المائة من الناس في الفقر. ولا يرغب ستة وثمانون في المائة من الأطفال اللاجئين في العودة إلى سورية؛ لأنهم يشعرون بعدم الأمان للعودة. ويقتل ما لا يقل عن اثنين من عمال الإغاثة وثمانية من العاملين في المجال الطبي كل شهر. ويخشى ستة وخمسون في المائة من الشعب السوري العيش بالقرب من المرافق الصحية، لأن نظام الأسد ومؤيديه يستهدفونها بانتظام. وتزداد هذه الأرقام سوءا. ويعقد مجلس الأمن جلسات، الواحدة تلو الأخرى، ولكن بدون جدوى.

ويواجه بلدي جميع الآثار الأمنية والعواقب الإنسانية للنزاع في سورية. إننا نستضيف 4 ملايين سوري. لقد كفلنا وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى ملايين الأشخاص في سورية. ووضعنا خطا أحمر في إدلب ونحمي 5 ملايين شخص ضعيف من الأسد ومن داعميه.

وتركيا هي البلد الوحيد في منظمة حلف شمال الأطلسي الذي دخل في قتال التحامي مع تنظيم داعش في سورية. ونستمر في معركتنا الحازمة ضد التنظيم الإرهابي ”حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب“، وأجندته الانفصالية، التي تهدف إلى إقامة حكم شمولي في شمال شرق سورية.

ولا يزال مرتكبو الفظائع الجماعية في سورية يستهدفون المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويشكل الهجوم الهمجي على مستشفى الأتارب الأسبوع الماضي، وهو مرفق تابع للأمم المتحدة خاضع لتفادي التضارب، أحدث مثال على جرائم الحرب التي تحدث في سورية. وقتل الجناة مدنيين أبرياء ودمروا 24 شاحنة إغاثة ومواد إغاثة لأكثر من 000 20 شخص. وندين بشدة هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويتعين وسيتم الكشف عن أسماء الجناة ومساءلتهم.

إن الحالة الإنسانية في سورية اليوم هي أسوأ مما كانت عليه قبل تسعة أشهر، عندما تم اعتماد القرار 2533 (2020). وكما تمت الإشارة قبلي، هناك 13,4 مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية. ويمثل ذلك زيادة نسبتها 20 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وكجزء من المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود، عبرت أكثر من 000 12 شاحنة تحمل مساعدات إلى الشمال الغربي في عام 2020، بما في ذلك أكثر من 000 10 شاحنة عبر باب الهوى. والملايين من الأشخاص بحاجة إلى لقاحات ضد مرض فيروس كورونا.

ولا يمكن مقارنة هذه الحالة من صنع الإنسان إلا بأشد الجرائم فظاعة في تاريخ البشرية. ونتذكر كلنا الصور المفجعة للسوريين قبل ست سنوات. وكانوا يفرون إنقاذا لحياتهم. وقد نواجه نزوحا جماعيا آخر إذا لم تجدد عملية الأمم المتحدة الإنسانية العابرة للحدود في تموز/يوليه. وليس لدينا وقت نضيعه في المناقشات المتعلقة بالوصول عبر خطوط القتال، الذي لا يمكن أبدا أن يبلغ مستوى العمليات العابرة للحدود. ومن غير المجدي بشكل خاص الدعوة إلى تقديم مساعدات عبر خطوط القتال رهنا بموافقة النظام. وتتصدر دمشق نفسها القائمة من حيث الاحتياجات الإنسانية، حيث أصبح نصف مليون شخص إضافي من سكانها في وضعية هشة مقارنة بالعام الماضي. إن المبادرات الانفرادية التي لا تحظى بموافقة السكان المحليين لا يمكن إلا أن تخدم المحاولات الرامية لإضفاء الشرعية على ديكتاتورية الأسد.

وكما أكد وكيل الأمين العام لوكوك اليوم وكما أوضح الأمين العام في مناسبات مختلفة، تم وضع النظام الأكثر تدقيقا في العالم لرصد عمليات الأمم المتحدة عبر باب الهوى. والأكاذيب التي سمعناها اليوم عن باب الهوى هي محاولة أخرى للتغطية على أكثر حملات التجويع بعدا عن المشروعية والإنسانية التي تجري ضد الشعب السوري.

وكان اتخاذ القرار 2165 (2014) بالإجماع في عام 2014 أحد أهم علامات الوحدة داخل مجلس الأمن. وحان الوقت لكي يثبت جميع أعضاء المجلس أنهم يهتمون حقا بالاحتياجات الملحة للشعب السوري البريء ويأذنوا بتجديد آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود.

لقد مر الشعب السوري بأحلك عقد في عصرنا. إن الوضع الإنساني الحالي هو نتيجة لقتال نظام الأسد ضد المطالب المشروعة للشعب السوري – وكلنا نعرف ذلك.

وعلى الرغم من أننا ننتظر أن تسفر العملية السياسية عن النتيجة المرجوة وفقا للقرار 2254 (2015)، فإن ثمة حاجة إلى أن نستجيب بصورة عاجلة للحالة الإنسانية المتفاقمة. إن هذه معركة بين الحق والباطل. وهذه مسألة مبادئ إنسانية، وهناك الملايين من الأرواح البشرية على المحك. ونحن بحاجة إلى عمل حقيقي الآن.

أما بالنسبة للبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري، سأكرر: أنا لا أعتبره نظيرا شرعيا لي. إن وجوده هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على يد النظام، وبالتالي لن أعطي قيمة لملاحظاته الوهمية بالرد عليها.